

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : / D.S.E / 2016

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: / ق.ع.إ / 2016

الموضوع

دور سعر الصرف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر 1990-2010

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و إقتصاد دولي

إشراف الأستاذ(ة):

■ قسوري إنصاف

إعداد الطالب:

■ حاج الشيخ فاتح

السنة الجامعية: 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" ثُمَّ جَعَلْنَاكَ مِمَّ خَلَأئِفَ فِي الْأَرْضِ
مِن بَعْدِهِ مِمَّ لِنَنظُرَ كَيْفَ
تَعْمَلُونَ (14)"

صدق الله العظيم

(يونس: الآية 14)

الإهداء

إلى أعلى من في الوجود

التي حملتني وهنا على وهن فتعبت علي في الصغر ومدت لي يد العون في الكبر

إلى التي أهدت لي دعاءها ورضها ، إلى أمي الحنون حفظها الله .

إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميله الذي أنبتني نباتا حسنا وكان

لي سراجا منيرا أبي الفاضل أطال الله في عمره.

إلى كل الإخوة والأخوات.

إلى كل الأهل والأقارب دون استثناء

إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي .

إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة .

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا متمنيا أن يكون في المستوى المطلوب .

شكر و عرفان

أولاً أحمد الله عز وجل واشكره على نعمته وتوفيقه في إنجاز هذه المذكرة، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذتي المشرفة، الأستاذة "قصوري انصاف" على قبولها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى إرشاداتها وتوجيهاتها القيمة فلها مني كل الاحترام والتقدير وجزاها الله خيراً.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة وإثراء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة.

كما أتوجه بفائق الشكر والامتنان إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، وأخص بالذكر الأساتذة الأفاضل اللذين تتلمذت على أيديهم.

وفي الأخير أتوجه بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة.

الملخص

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة زيادات كبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي دفع بالعديد من الدول لاتخاذ إجراءات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. غرار هذه الدول قامت الجزائر بعد الأزمة التي شهدتها سنة 1986 بتبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، كما عملت على إدخال العديد من التعديلات المتعلقة بالاستثمار التي تهدف في مجملها إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد هدفت الدراسة، إلى تحليل الدور الذي يلعبه سعر الصرف في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال (1990-2010).

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، مناخ الإستثمار.

Résumé:

Durant les dernières années le monde a reçu des grandes augmentations d'investissement direct étranger, duquel pousser plusieurs des pays à aliénatrice procédure pour attirer l'investissement direct étranger. Comme ces pays, l'Algérie après la crise de 1986, a adopter une série de réformes économiques en coopération avec le Fonds monétaire international, qui a réussi dans une large mesure à atteindre les équilibre global de l'économie, et a travaillé également sur l'introduction de plusieurs amendements aux lois relatives à l'investissement dans son ensemble visant à encourager et à attirer les investissements directs étrangers.

Déjà ,l'étude vise à analyser le rôle joué par le taux de change pour attirer les investissements étranger directs à travers e développement des flux de cette dernière au cours des années (1990-2010).

Notes clés : inverstssement diirect etrager, taux de change, le climat d'investissement.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر و عرفان
ا-هـ	مقدمة
	الفصل الأول : نظرة عامة حول مفاهيم سعر الصرف
2	تمهيد
3	المبحث الأول : ماهية سعر الصرف
3	المطلب الأول : تعريف سعر الصرف، أهميته و أنواعه
8	المطلب الثاني : نظم الصرف.
15	المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي.
15	المطلب الأول : الإطار المفاهيمي لسوق الصرف .
17	المطلب الثاني : المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي.
19	المطلب الثالث : معاملات سوق الصرف الأجنبي و عملياته.
25	المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف.
25	المطلب الأول : ماهية سياسة سعر الصرف و أهدافها.
28	المطلب الثاني : أدوات سياسة سعر الصرف.
31	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني : الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
33	تمهيد
34	المبحث الأول :مفاهيم عامة حول الاستثمار الاجنبي المباشر.
34	المطلب الأول:مفهوم و انواع وخصائص الاستثمار الاجنبي المباشر.
36	المطلب الثاني: دوافع و اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر.
40	المطلب الثالث : الآثار الناجمة عن الاستثمار الاجنبي المباشر.
43	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر.
43	المطلب الأول: التفسير الحديث للاستثمار الاجنبي المباشر.
50	المبحث الثالث: المحددات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
50	المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي.
51	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدول المضيفة.
56	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: واقع سعر الصرف و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
58	تمهيد
59	المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية وواقع سعر الصرف في الجزائر
59	المطلب الأول: الاجراءات الاقتصادية المتخذة لتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر
65	المطلب الثاني: سعر الصرف في الجزائر
71	المطلب الثالث: سعر الصرف ومدى تأثيره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

فهرس المحتويات

73	المبحث الثاني: واقع الاستثمار الاجنبي في الجزائر.
73	المطلب الأول: نظام الاستثمار في الجزائر
81	المطلب الثاني: الامتيازات والضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
84	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار في الجزائر
87	المبحث الثالث: تحليل المحيط الدولي بالنسبة للجزائر
87	المطلب الأول: علاقات الجزائر الدولية الاقليمية
88	المطلب الثاني: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر
95	خلاصة الفصل
97	الخاتمة العامة
101	قائمة مراجع
107	فهرس المحتويات
111	قائمة الجداول
113	قائمة الأشكال
	ملخص

فائمة الأَشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
27	مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف	01-01
50	دورة حياة المنتج الدولي	02-01

فائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
63	المبالغ المخصصة لدعم الأسعار	01-03
64	أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	02-03
71	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر	03-03
72		04-03
90	يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر بملايين الدولارات (2010-1999)	05-03
91	يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب سعر الصرف من (2010-1990)	06-03
93	يبين أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر من (2002 - 2011)	07-03
96	يبين أهم القطاعات المستثمر فيها خلال الفترة (2002-2011)	08-03

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مقدمة

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة هامة وأساسية في أولويات الدراسة الاقتصادية والمالية والمصرفية، وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، كما ظهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية و الدول المتقدمة، ولها أهمية و دور كبير في تأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة و على التنمية الاقتصادية بصفة عامة، حيث يشهد العالم النامي زيادة ملحوظة في نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي صافي التدفقات خاصة في التسعينيات من القرن الماضي، حيث تفسر هذه الزيادة في الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية مازال بنسب قليلة مقارنة بالدول المتقدمة ونظرا للدفعة القوية التي أساسها الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية وضعت البلدان النامية سياسات مالية ونقدية مع متطلبات الوضع المالي العالمي الجديد وكرست سياسات اقتصادية تشجع المستثمرين الأجانب على توطين استثماراتهم في هذه البلدان.

ومن أهم السياسات نظام سعر الصرف التي تمثل أولى السلاسل التي ترتبط بين المستثمر والدولة المستضيفة ويمثل سعر الصرف احد أهم المتغيرات الاقتصادية الذي يتم على أساسه تفسير قدوم الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة للاستثمار خاصة الدول النامية الذي يمثل لها سعر الصرف معيارا حقيقيا لنجاح الحكومة في إدارة الاقتصاد الكلي ولهذا فان تدخل الحكومة في أسعار الصرف يقلل من الحركات الحادة للاقتصاد وتخفيف حدة تقلبه.

ومن المعروف ان سبب تكوين الثقة لدى المستثمرين هو أن يكون تراكم في احتياطات الصرف الأجنبي الذي بدوره يزداد لما تكون إدارة سعر الصرف تتماشى بشكل سليم .ولهذا الاعتبارات أصبح اهتمام معظم متخصصي المالية الدولية منصبا على دراسة نظم أسعار الصرف.

وتعتبر الجزائر من الدول التي لها إمكانيات كبيرة في أن تجلب اكبر قدر من الاستثمارات نظرا لما تزخر به من امتيازات خاصة على المكان الجغرافي الذي يمثل محور هام في حوض البحر الأبيض المتوسط وكذلك على مستوى شمال إفريقيا أو على المستوى القاري .

كما عملت الجزائر على تكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق على تهيئة مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون النقد

مقدمة عامة

والقرض، بالإضافة إلى إنشاء هياكل إدارية مكلفة بترقية ودعم الاستثمار، وإتباع سياسات اقتصادية مناسبة تشجع المستثمرين الأجانب على توطين استثماراتهم فيها.

I. الإشكالية:

من خلال ما سبق تتبلور لنا الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور سعر الصرف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟.

إن هذه الإشكالية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

❖ ماذا يمثل سعر الصرف؟.

❖ فيما يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر؟.

❖ هل يلعب سعر الصرف دورا في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

II. فرضيات الدراسة:

❖ سعر الصرف يمثل قيمة العملة بالعملة الأجنبية؛ أي أن عدد الوحدات من عملة معينة اللازمة

للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

❖ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، ويتحدد من

خلال مجموعة من المؤشرات ترتبط بالمكان المراد الاستثمار فيه.

❖ سعر الصرف هو أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الذي يتم على أساسه تفسير قدوم الاستثمار

الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

III. أهمية الدراسة :

نستنبط أهمية دراسة كل من سعر الصرف و الإستثمار الأجنبي المباشر و هم من احد اهم العناصر في

الإقتصاد و التجارة الدولية،و ذلك محاولة إبراز العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي و تغيرات أسعار الصرف

والآثار المترتبة عن هذه العلاقة، وما أهمية وضرورة توفر سياسات ملائمة تشجع جذب هذا النوع من

الاستثمارات إضافة إلى محاولة إسقاط ذلك على واقع الجزائر.

IV. أهداف الدراسة :

نهدف من خلال تناولنا هذا الموضوع الى تحقيق جملة من الاهداف كالاتي:

- تحديد مفاهيم سعر الصرف و اهم نظرياته و العوامل المؤثرة فيه.

- التعرف على ركائز البيئة الاستثمارية في الجزائر، والجهود المبذولة لتهيئة مناخ استثماري ملائم

لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مقدمة عامة

- تحديد ما إذا كان المناخ الاستثماري في الجزائر جاذب للمستثمرين الأجانب خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية.

- كذلك إيجاد العلاقة ما بين الاستثمار الاجنبي وتغيرات اسعار الصرف. وما اهمية تواجد السياسات الملائمة التي تشجع الاستثمار الاجنبي المباشر.

V. منهج البحث المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد قسمنا البحث الى:

جانب نظري ونعتمد فيه على **المنهج الوصفي** من خلال التطرق إلى سعر الصرف من الناحية النظرية وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

جانب تطبيقي ويعتمد على **المنهج الكمي** من خلال دراسة واقع سعر الصرف و الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

VI. حدود الدراسة المكانية والزمنية :

حدد الدراسة في اطار مكاني و زمني، حيث حصرت الدراسة في الجزائر حيث ابراز دور سعر الصرف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،اما بالنسبة لاطار الزمني ذلك خلال فترة الدراسة (1990-2010) كونها تزامنت مع برنامج الإصلاحات الاقتصادية و قوانين الاستثمار في الجزائر .

VII. الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولناها في هذا الموضوع، والتي تمكنا من الحصول عليها، هي ما يلي:

- "دراسة بن ياني مراد " بعنوان، **سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة**

قياسية لحالة الجزائر)، 2011- 2012. وهدفت الدراسة إلى تقييم جدوى نظام التعويم المدار

على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى امتيازه عن نظام التثبيت في ذلك، وتم الاعتماد

على المنهج الوصفي، والمنهج الكمي، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم تحول الجزائر من نظام

التثبيت إلى نظام التعويم المدار وخضوع الدينار الجزائري لعملية التخفيض وبعد مرور فترة كبيرة

من انتهاج هذا النظام ما يزال الدينار الجزائري غير قادر على التأثير في جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر.

- "رفيق نزاري" بعنوان، **الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس والجزائر**

والمغرب وذلك من خلال الفترة 1991-2005، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد

دولي، جامعة باتنة، 2008، توصل فيها الى ما يلي من نتائج:

مقدمة عامة

✓ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر قد ساهم بشكل فعال في زيادة الصادرات وتأثيره الايجابي على راس المال البشري وذلك باعتبار ان النسبة الكبيرة من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر مركزة في قطاع الطاقة خاصة المحروقات من خلال الاستثمار في مشروعات الاكتشاف الإنتاج النقل والتكرير.

VIII. مجتمع الدراسة:

اتخذت الدراسة دولة الجزائر نموذجا لتحليل وقياس دور سياسة سعر الصرف في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، باعتبارها دولة نامية تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والظفر بمزاياه.

IX. هيكل الدراسة:

ينقسم هذا البحث الى فصلين منها فصل يشمل الاطار النظري لسعر الصرف و الاستثمار الاجنبي المباشر وفصل تطبيقي خصص لواقع سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الاول: تم التطرق فيه الى النظرة العامة لسعر الصرف في ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الأول ماهية سعر الصرف، أما المبحث الثاني يتمثل في سوق الصرف الأجنبي الذي يستعرض ماهية سوق الصرف الأجنبي، معاملات سوق الصرف الأجنبي، والمبحث الثالث تحت عنوان سياسة سعر الصرف، والذي يستعرض ماهية سياسة سعر الصرف و ادواتها.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه الى النظرة العامة للاستثمار الاجنبي المباشر، وتضمن في المبحث الاول مفاهيم عامة حول الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث المفهوم و انواع و ودافع و اشكال و الاثار الناجمة عن الاستثمار الاجنبي المباشر، أما المبحث الثاني خاص بالنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستعرض النظريات الحديثة التي تفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثالث فخصص للمحددات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بعرض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي بالإضافة إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدول المضيفة.

الفصل الثالث: فتم التطرق فيه الى واقع سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر وبدوره يضم ثلاثة مباحث حيث أن المبحث الأول يبرز الإجراءات الاقتصادية وواقع سعر الصرف في الجزائر. أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر اما المبحث فنتطرق الى حجم التدفقات والدول المستثمرة في الجزائر.

الفصل الأول :
نظرة عامة حول مفاهيم سعر الصرف

تمهيد:

إن إتحاد العملة كوسيط للتبادل ومقياسا للقيمة أمر يسهل بقسط كبير في المعاملات الاقتصادية والتجارية, والتي تتم بين الأعوان الاقتصادية داخل دولة معينة, إلا أن هذه الوظائف لا تجد لها معنى إذا تعلق الأمر باستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية, إذ لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة العملات الأجنبية المعنية, ذلك أن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة وما يسمى بسعر الصرف.

ومن أجل ذلك اهتمت جميع الدول خاصة المتقدمة منها بهذه الأداة وأولتها العناية الفائقة, وجاءت في شأنها مفاهيم عديدة وصيغ متنوعة تتماشى واستعمالاتها وكذا الأغراض منها, هذا إلى جانب اهتماماتها بالعمليات التي تتم بمختلف أسواق الصرف التي تتحدد منها أسعار الصرف العملات.

وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال تقسيم الفصل الى عدة مباحث :

- المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.
- المبحث الثاني: سوق الصرف الأجنبي.
- المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف.

المبحث الأول

ماهية سعر الصرف

نعتبر سعر الصرف من أهم دعائم عمليات التبادل الاقتصادي بهذه الدول، فنجدها تشكل دورا هاما في رفع القدرة التنافسية للدولة، والتي تترجم في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم وغيرها من المؤشرات الاقتصادية المهمة الأخرى، لتوضيح كل هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف سعر الصرف، أهميته وأنواعه، نُنْبَع ذلك بنظم الصرف، ثم إلى العوامل الرئيسية المؤثرة في سعر الصرف.

المطلب الأول

تعريف سعر الصرف أهميته وأنواعه

سنتطرق في هذا المطلب إلى سعر الصرف من تعريف أهميته وأنواعه.

أولاً: تعريف سعر الصرف:

لسعر الصرف تعاريف مختلفة لكن في جوهرها جد متقاربة، ويمكن تعريف سعر الصرف كما يلي:

- ويمكن ان نعرف سعر الصرف بطريقة عكسية أي أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية البلاد.¹
- كما يعرف على أنه: السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملية الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية.²
- هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين.³

و بصفة عامة، يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: على أي أساس تتم عملية صرف العملات أو كيف يتحدد

¹ - مولاي بعلام، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990.2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالي كمي، جامعة الجزائر، 2005، ص 03 .

² - فليح حسن خليفة، العلاقات الاقتصادية الدولية، نشر وتوزيع، عمان-2001، ص 203.

³ - صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف. دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص 07 .

سعر الصرف؟ في الواقع يتم ذلك كأى سلعة أخرى، بناء على عرض العملات والطلب عليها. وكما هو واضح فإن الطلب والعرض الخاص بالعملات هما عمليتان مشتقتان إلى حد ما، ويعني ذلك أن الطلب مثلا على العملات الأجنبية هو تابع للطلب على السلع الأجنبية، ونفس الشيء بالنسبة للعرض .

من خلال ما سبق يمكن القول أن سعر الصرف يمثل قيمة العملة بالعملات الأجنبية، أي أن عدد الوحدات من عملة معينة اللازمة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

ثانيا: أهمية سعر الصرف:

يستمد سعر الصرف أهميته تأتي بشكل أساس من أثره المباشر على أسعار المستوردات ما يعني بالضرورة تأثيره على معدل التضخم السائد في الاقتصاد لكون هذا الأخير يؤثر بدوره على الأسعار النهائية (حيث أن معدل التضخم يمثل مقياسا لمدى ارتفاع مستوى الأسعار العام في الاقتصاد).

إن أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسعار السلع، بل في أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية، ولذلك يمكن اعتباره من أهم الأسعار وأخطرها في الوقت ذاته.

فهو أهم أسعار كونه، إذ استخدم كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرضي وفعال، ويمكن من تحسين القدرة التنافسية للدولة وما يترتب عن ذلك من تحقيق نتائج توسعية في مجال الإنتاج العمالة ونمو بشكل عام، ومن أخطر الأسعار كونه إذ استخدم بشكل سيء وغير مرضي يؤدي إلى إزدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة، وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على اقتصاد في كامل جوانبه.¹

- يعتبر سعر الصرف مهما لأنه يؤثر في الأسعار النسبية للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية. حيث يتحدد السعر بالأورو لسلعة صنعت في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة عاملين اثنين: سعر هذه السلعة بالدولار وسعر الصرف أورو/دولار .

- " وهذا كله فإن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والنتائج والعمالة. وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار

¹ - بن بركة زهرة، دراسة اقتصادية و القياسية لاهم محددات سعر الصرف، اطرحة ماجستر في العلو الاقتصادية، 2007، ص. 02.

السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف"¹

ثالثاً: أنواع سعر الصرف:

لسعر الصرف عدة أنواع مختلفة سوف نتطرق إليها في هذا المطلب وهي كما يلي:

1. سعر الصرف الاسمي:

يمثل سعر الصرف المعلق من قبل الجهاز المصرفي بشكل يومي، وبالتالي فهو يعبر عن الوجه النقدي لسعر الصرف، فهو يمثل مقياس لقيمة العملة التي يمكن مبادلتها، بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديده لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، وبالتالي يمكن فهو يمثل سعر العملة الأجنبية بدلالة عملة محلية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، وينقسم إلى:

- **سعر الصرف رسمي:** أي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية رسمية.

- **سعر الصرف موازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وبالتالي يوجد أكثر من سعر صرف اسمي لنفس العملة في نفس الوقت، وتحدد اتجاهات سعر الصرف الاسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف الاسمي) الذي يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، كما يتغير سعر الصرف الاسمي) الذي يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، كما يتغير سعر الصرف الاسمي حسب نظام الصرف المتبع سواء كان ثابتاً أو مرناً، إلا أنه لا يعتبر بشكل حقيقي عن قيمة العملة نظراً لكونه يتجاهل التضخم الحاصل بين الدولة المحلية في الدول الأجنبية.²

سعر الصرف الحقيقي :

هو ذلك المؤشر المرجح تجارياً والذي يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها لمستوى الأسعار المحلية.

¹ - صحراوي سعيد، مرجع السابق، ص 14.

² - عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاديات سعر الصرف (تخفيض وتعميم العملة وحرب العملات)، دار الجامعة. مصر. 2016، ص 20.. 21.

و يمكن التعبير عنه كما يلي :

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \frac{\text{سعر الصرف الاسمي} \times \text{مؤشر الاسعار المحلية}}{\text{مؤشر الاسعار الاجنبية}}$$

و بترجمة العلاقة السابقة إلى رموز :

$$\text{TCR} = \text{TCN} \times \frac{P}{P^e} \dots\dots\dots(1).$$

حيث : TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN : سعر الصرف الاسمي.

P : مؤشر الأسعار المحلية.

P^e: مؤشر الأسعار الأجنبية.

بما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي ناتجة عن عمليات ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسيين، فهي تعبر إذن عن مدى تغيير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس. كما تسمح هذه المؤشرات بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات ، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة، إذ أن ارتفاع هذا المؤشر (TCR) يدل على انخفاض القدرة التنافسية للأسعار، بينما انخفاض هذا المؤشر يدل على ارتفاع القدرة التنافسية لأسعار الدولة وبالتالي زيادة أرباحها أو إيراداتها..

إذن: فسر الصرف الحقيقي الذي يجعل القدرة التنافسية لاقتصاد أعلى، يؤدي إلى توجيه الموارد إلى القطاع المحلي للسوق الدولية¹.

3/ سعر الصرف الفعلي:

يعتبر هذا المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لعملة من العملات الأخرى، ويوضح التغير في هذا المؤشر زيادة أو انخفاض من قيمة العملة المحلية مقابل مجموعة العملات الأخرى، حيث تختلف قيمة الصرف الفعلي باختلاف عدة عوامل مثل الأساس البلدان المتعامل معها، الأوزان المعتمدة في تكوين السلة.

¹ - باقاسم ليندة، اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية . حالة الجزائر (2010/1998)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر (3)، 2013، ص08.

4/ سعر الصرف المتوازن:

يُقصد بذلك السعر الذي يسود عندما تتساوى الكمية المعروضة من عملة ما مع المطلوب منها بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية؛ وبالتالي هو السعر الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، وبذلك نجد أنه مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة ويكون متوازنا مع التوازن في ميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، فيتوقف سعر الصرف التوازني على بعض المتغيرات النقدية، معدل نمو الدخل الوطني، معدل التغير النسبي في المعروض النقدي، معدل التغير في سعر الفائدة، اتجاه الطلب على النقود.¹

رابعا: العوامل الرئيسية المؤثرة في أسعار الصرف:

إن العوامل التي تؤدي إلى تغيرات شاسعة في أسعار التقاطعية للعملات، ناتجة عن اختلاف النظم التي بمقتضاها يتم تحديد أسعار صرف تلك العملات، فضلا عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية للبلدان المعنية.

يتأثر التطور النسبي بين القطاعات وأوضاع الموازين الداخلية والخارجية مباشرة، بمستوى النمو الاقتصادي وتطورات الأسعار المحلية في بلد معين، وحسب نوعية وحجم هذا التأثير، نجد أن السلطات الوطنية للبلاد المعني تتخذ إجراءات مختلف ضمن سياساتها النقدية والمالية تهدف من خلالها توجيه أو تصحيح الأوضاع الاقتصادية المستجدة، ومسايرة تطورها الراهن والمتوقع، ثم بما أن هذه الأوضاع تختلف باختلاف البلدان، كما لا بد أن تنتج عنها سياسات وطنية نقدية ومالية مختلفة، ولا يعني أن تفاوت هذه السياسات المعنية وتطور أسعارها التقاطعية، وقد يتجلى هذا الأمر يوميا بسوق الصرف في حال العملات التي تخضع لأنظمة التثبيت الصارم، فهذه الممارسة تحول دون تأثير، السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والمنتجة في أسعارها صرفها اليومية، لكن هذا التأثير لا بد وأن يفرض نفسه في الأمد الطويل فيظهر البلد المعني إلى إدخال تغيير على سعر ارتباط عملته، أو على نظام الارتباط ككل كي يتوافق والواقع الاقتصادي الجديد.

على هذا الأساس، يمكن تلخيص أسباب تفاوت أسعار الصرف التقاطعية للعملات عامة حسب الحالات التالية:

¹. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 22.25.

- أ. إما أن تكون بعض هذه العملات معومة، والتعويم يؤدي حتماً إلى تفاوت الأسعار التقاطعية نسبة لباقي العملات، كل يوم حسب تطورات عوامل السوق التي تحكم أسعار العملة المعومة.
- ب. أو أن يسمح لبعض العملات بالعموم ضمن هوامش محددة، وهذا أيضاً يؤدي إلى تفاوت الأسعار التقاطعية اليومية، لكن تفاوت يبقى ضمن الحدود.
- ج. أو أن تكون العملات مثبتة، لكنها تختلف في أسلوب التثبيت، وهنا يحصل التفاوت يوميا حسب تطور الأسعار المثبت عليها أيا كانت عملات أو سلات من عملات.
- د. أخيراً، قد تشترك العملات في أسلوب التثبيت، وبهذا يتم إرساء أسعارها التقاطعية طيلة أيام السنة باستثناء الحالات التي تلجأ فيها السلطات النقدية لبلد معين إلى تعديل سعر ارتباط عملة حسب ما تمليه أوضاعه الاقتصادية، لكن ومع ذلك تبقى هذه الحالات محدودة تتخذ في يوم ما، ثم يستمر الاستقرار بعدها بين الأسعار التقاطعية للعملية المعنية مع باقي العملات.¹

المطلب الثاني

نظم الصرف

- بعد تعريفنا لسعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تتبادل بوحدة واحدة من العملة الوطنية أي هو سعر كأي سلعة أخرى، ويتحدد بجدولي العرض والطلب، ولكن في الواقع.
- إن العوامل التي تتفاعل في تكييف الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه، والتي تتحكم في تحديد سعره، إنما تختلف باختلاف نظام سعر الصرف السائد.
- يمكننا أن نفرق بين ثلاثة عناصر مختلفة من أنظمة الصرف، التي تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة، فهناك نظم صرف ثابتة، نظم صرف مرنة، ونظام الرقابة على الصرف.

¹ محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000، ص 111-113.

و سنحاول التعرف على كل من هذه الأنظمة:¹

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت:

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إدارياً، وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين، وذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية، كما هو الحال في نظام الصرف الحر، وفي ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت، وبالتالي الاستقرار، نستنتج أنه في ظل نظام الصرف الثابت أن الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام.

في هذا الإطار سعر الصرف الثابت نتطرق الى نظام سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب.

➤ سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب:

تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد في تحديد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب والعكس، حيث كان سعر التثبيت يُحدد بمقدار من الذهب، وكل دولة تربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني، غير أن ثبات سعر الذهب لا يتحقق إلا في وجود شرطين.

- الشرط الأول: أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة.

- أما الشرط الثاني: أن تكن حرية في انتقال الذهب بدون قيود..

واستحالة تحقيق هذين الشرطين فإنه يسمح بتحريك هذا السعر بحرية ضيقة جداً، وهو حدي دخول وخروج الذهب من الدولة وفقاً لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدولة الأجنبية (أي حسب تصدير واستيراد الذهب) وهو ما يُعرف بـ"قواعد الذهب".

¹ - بلقاسم لبينة، نفس المرجع، ص. 12.

ولنظام سعر الصرف الثابت بعض النقائص والعيوب إلى جانب مزايا التي حققها، وفيما يلي سنذكر مزايا وعيوب هذا النظام.

أولا/ المزايا: من مزايا أنظمة الصرف الثابتة:

- يعمل على تشجيع التجارة الدول ويعطيها البيئة المثلى ويضمن سهولة تدفقها.
- ثبات في أسعار الصرف يهيئ المناخ المناسب للإستثمار طويل الأجل.
- يقلل مخاطر المضاربة بالعملات الدولية.
- يعتبر أحسن طريقة من أجل التحكم في وضعية المؤشرات الاقتصادية وصياغة سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة.
- يجبر على إتباع السياسة النقدية المناسبة للأوضاع الداخلية الكفيلة بتحقيق التوازن الخارجي.

ثانيا/ العيوب: من عيوب هذا النظام ما يلي:

- يتطلب هذا النظام وجود احتياطات كبيرة للحفاظ على قيمة العملة المحلية اتجاه الضغوط السوقية.
- في حالة تضخم في بلد الربط فإنه يؤدي إلى نقل التضخم والصدمات الخارجية بقوة على الاقتصاد المحلي.
- تتعرض مع متطلبات السياسة الاقتصادية المحلية مع السياسة التي تملئها الظروف الخارجية للبلد.
- عند تثبيت عملة دولة معينة إلى عملة رئيسية فإن تحركات أسعار صرف العملة تتأثر بالعوامل الخارجية أكثر من ارتباطها بالعوامل الداخلية ووضع ميزان مدفوعات.
- وما يمكن استخلاصه هو أنه في حال اعتماد الدولة على نظام سعر الصرف الثابت، تواجه السلطات النقدية صعوبة بالغة في تصحيح الاختلال الخارجي نتيجة التعارض بين الأهداف الداخلية والخارجية للسياسات الاقتصادية.¹

1. دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015، ص15.18

ثانيا: نظام الرقابة على الصرف:

يقصد بالرقابة على الصرف، ذلك الإشراف الحكومي الذي ينظم عمليات طلب وعرض العملات الأجنبية، فلا تتيح للمتعاملين حرية التصرف بها بل تفرض إجراءات تقييدية بخصوص مايتحصلون عليه من حقوق أجنبية وما يدفعونه للخارج.

تعني الرقابة على الصرف أيضا، إشراف الدولة على سوق الصرف من خلال تقييد حركات العرض والطلب على النقد الأجنبي، بواسطة تثبيت أسعار صرف العملة كما هو الحال في قاعدة الذهب.¹

ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة سواء بعدم الترخيص، والسماح بالصرف لتمويل استيراد سلع مثيلة بفرض سعر صرف مرتفع للعملات الأجنبية.
- دعم خطط التنمية الاقتصادية بإعطاء معاملة تفضيلية للواردات الأساسية والحد من استيراد السلع الكمالية.
- تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل.
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات إلى المجالات التي تتفق مع أهداف السياسات الاقتصادية للدولة ومتطلبات عملية التنمية.
- السيطرة على قطاع التجارة الخارجية للدولة لتجديد الأولويات في تخفيض استخدامات الصرف الأجنبي.
- تشجيع السياحة القادمة للدولة عن طريق شراء الصرف الأجنبي المتحصل عليه من معاملات السياحة بأسعار تشجيعية أعلى.
- تحقيق أهداف سياسة أو ممارسة الضغوط الاقتصادية كما في حالة تجميد الأرصدة الخارجية.

ما يمكن استخلاصه هو أنه في ظل اعتماد الدولة على نظام الصرف الثابت تستطيع الدولة أن تتحكم في وارداتها؛ حيث لا يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية تدفع ثمن ما يستورده إلا عن طريق الإدارة المسؤولة عن الرقابة على الصر، لذلك لا بد أن يأخذ إذن بالاستيراد، ولا تعطي الدولة إذن استيراد إلا بمقتضى أنظمة تضعها لمنع استيراد السلع أو تخفيض استيرادها إلى أدنى حد ممكن أو منع استيراد بعض السلع من دول معينة في تشجيع استيرادها من دول أخرى، بذلك لا تستطيع الدولة عن طريق الرقابة على الصرف أن تتحكم تحكما كاملا

¹-مولاي بوعلام. مرجع سابق، ص14.15.

في وارداتها من الخارج سواء من ناحية تركيبها السلعي، أو من ناحية الدول التي تستورد منها؛ حيث نجد أن بعض الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، أو التي تخشى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج تعتمد على نظام الرقابة على الصرف.¹

ثالثاً: أنظمة مرنة لسعر الصرف:

وتتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منه: المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

ويعني ترك سعر العملة يتحدد السوق وفقاً لقوى العرض والطلب كأية سلعة أخرى، وبالتالي فإن سعر الصرف يتحدد على أساس عرض وطلب العملة المحلية مقارنة بعرض وطلب العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي فإن هذا السعر يتغير تبعاً للتغيرات التي تحدث في العرض والطلب كل من العملة المحلية والعملات الأجنبية.

وابتداءً من عام (1971) بدأ العمل بهذا النظام وذلك بعد التخلي عن عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، ولم يكن التعويم كاملاً؛ أي بدون تدخل حكومي من حيث تميز التعويم بتدخلات السلطات النقدية لتقليص التقلبات والمحافظة على سعر الصرف.

إذ أن تغيرات أسعار الصرف تؤدي إلى التغيرات لاحقة في الصادرات والواردات في المدى الطويل، وذلك لأن الطلب على الصرف الأجنبي طلب مشتق من الحاجة إلى شراء سلع وخدمات أو أوراق مالية أو القيام باستثمارات في الخارج، وكذلك فإن عرض الصرف الأجنبي لتسديد قيم صادرات الدولة من السلع والخدمات والأوراق المالية والاستثمارات في الخارج، وينقسم هذا النظام إلى:²

1/التعويم المدار:

تسعى السلطة النقدية إلى التأثير على سعر الصرف دون هدف محدد سلفاً، لهذا التأثير ويتم تحديد قيمة العملة وفقاً لمؤشرات سوق الصرف الأجنبي، وتقوم السلطة النقدية بالتدخل عندما يتطلب الأمر ذلك بما يعمل على تحسين وضع الميزان التجاري ومستوى الاحتياطات الدولية.

¹. دوحة سلمى، مرجع سابق، ص22

². عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص151.150.

2/ التعويم الحر:

يتحدد سعر الصرف وفقاً لقوى السوق، ويكون التدخل الرسمي في السوق النقدي الأجنبي على أساس اضطراري ولا يحدث بشكل متكرر لمنع تقلبات سعر الصرف بشكل مفرط، وليس تحديد مستوى معيناً له، ويتم إتباع هذا النظام للتأثير في السوق النقدية.

- التأثير في حركتي العرض والطلب، وذلك عن طريق بيع العملة المحلية أو شرائها.

- التأثير في سعر الفائدة برفع سعر الخصم أو خفضه.

- التأثير في حجم التجارة الخارجية عن طريق التحديد الكمي للواردات أو تشجيع الصادرات.¹

مزايا نظام الصرف المرن:

- يسمح نظام الصرف العائم بتقليص امتيازات الدولار كنقد دولي، حاداً في الآن عينه من حاجات المصارف

المركزية لاحتياجات الصرف، ومشكلة خلق وتخصيص السيوليات الدولية²

- في حالة اختلال ميزان المدفوعات فإنه يمكن إجراء التصحيح من خلال تعديل سعر الصرف بدلاً من تغيير

العرض النقدي

- تقليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية.

- عند إتباع نظام الصرف الثابت قد يؤدي إلى إقحام الدولة في كساد وبطالة.

- تسعى أي دولة لتحقيق الاستقرار الداخلي لتحقيق الاستقرار في الأسعار والإنتاج والتوظيف، وترك سعر

الصرف بالتغيير لتحقيق التوازن الخارجي، ومثل هذه السياسة تزيل التدخل بين الاستقرار الداخلي والخارجي.

- يأخذ سعر الصرف دور مستوعب للصدمات الخارجية إذا كان مرناً فهو يدفع إلى اجتياح القوى التضخمية أو

الانكماشية من الاقتصاد، كما يعمل على عزل الإقتصادات وحمايتها.

- يقلص نظام سعر الصرف المرن امتياز الدولار كنقد دولي.¹

¹ - عبد المطالب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 151-152.

² - وسام ملاك، الظواهر النقدية على مستوى الدولي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001، ص 301.

عيوب نظام الصرف المرن:

- عدم الاستقرار في أسعار الصرف كنتيجة للتقلبات الحادة، قد تهدد بإحداق اضطرابات في التبادلات وخصوصا فيما يتعلق بالواردات والصادرات من السلع والخدمات.
- تعزيز حركة المضاربة لرؤوس الأموال في الأجل القصير التي تساهم في جعل سعر الصرف عديم الاستقرار.
- عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، تقلص من حركية رؤوس الأموال طويلة الاجل زيادة على التبادلات الدولية، لأنها في الغالب مصدر عدم يقين بالنسبة لعوائد الاستثمارات في الخارج و إيرادات الصادرات²
- قد يزيد سعر الصرف المرن من المضاربة، وهذا عند توقع المضار بين ارتفاع وانخفاض الأسعار.
- عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، وتقلص من حركية رؤوس الأموال طويلة الأجل لأنه في الغالب مصدر عدم يقين بالنسبة لعوائد الاستثمارات في الخارج وإيرادات الصادرات.³

¹- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص153.

²- عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية. دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص52.

³- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص153..154.

المبحث الثاني

سوق الصرف الأجنبي

إن القيام بعمليات الاستيراد يتطلب من الدولة الحصول على لعملة الدولة المصدرة، أو عملة متفق عليها لتسديد قيمة المنتجات المستوردة، وفي حالة التصدير تحصل الدولة أو المؤسسة المصدرة على قيمة صادراتها بالشروط المتفق عليها، وهو السوق الذي تتم فيه التجارة بالعملات الدولية بسوق الصرف الأجنبي؛ حيث يقوم فيه الأفراد في الشركات والمؤسسات المالية ببيع وشراء العملات الأجنبية من أجل القيام بالمدفوعات الدولية، ونظرا لأهمية هذه السوق سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الإطار المفاهيمي لسوق الصرف وأنواعه المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي، معاملات بسوق الصرف الأجنبي وعملياته.

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي لسوق الصرف

يتم التعامل في الصرف الأجنبي في إطار ما يسمى بسوق الصرف الأجنبي، ويتركز هذا السوق عادة في مراكز المال العالمية الكبرى؛ حيث يتم إجراء صفقا التبادل بين مختلف العملات القابلي للتداول والتحويل.

الأول: تعريف سوق الصرف الأجنبي:

يُعرّف سوق الصرف الأجنبي بأنه «التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة بغض النظر عن الزمان والمكان، حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للاستفادة من فروق الأسعار أو لتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والمواد الأخرى»، فيمثل الإطار التنظيمي الذي يتبادل فيه مختلف العملات من خلال عمليات العرض والطلب من أجل تلبية الاحتياجات أو تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات التجارية.¹

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يضيف للأول؛ بالإضافة إلى المكان الذي يتم فيه التبادل، ضرورة اتفاق الطرفين عن عملة المبادلة والمعلومات الخاصة بطبيعة الصفقة من أجل الاستفادة من فروقات الأسعار بين البلدين.

ويعرّف سوق الصرف الأجنبي عموما السوق الذي تباع وتشتري منه المعاملات الوطنية للدول المختلفة إحداهما بالأقوى، ويُعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم؛ حيث يتجاوز حجم العمليات اليومية من أكثر الأسواق

¹ . عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 85.

إتحاداً وسعة في العالم، وتتوافر له وسائل إتصال فورية بين المراكز المالية العالمية، ويضم سوق الصرف مختلف أسواق العملة، والتي تتعامل مع سلع مثل الجنيهات الاسترلينية، الدولارات، البنات، اليورو، وغيرها.¹

- سوق الصرف الاجنبي هو الاطار التنظيمي الذي يقوم فيه الافراد و الشركات و البنوك بشراء و بيع العملات الاجنبية او الصرف الاجنبي .

من خلال ما تم ذكره سابقا تبين لنا ان سوق الصرف عبارة عن اطار التنظيمي الذي تنفذ فيه عمليات شراء و بيع العملات الاجنبية، بين الافراد و كذلك الشركات ، وذلك لغرض تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات التجارية ، ولا يوجد مكان محدد لهذه الاسواق.

الثاني: خصائص سوق الصرف الاجنبي :

تتميز اسواق الصرف الاجنبية بالخصائص الآتية :

- 1- يعتبر سوق العملات الاجنبية اقدم و اكبر و اوسع سوق مالي في العالم، وقد قدر بنك التسوية الدولية،من خلال عمليات المسح التي يقوم بها كل ثلاث سنوات لأسواق العملات الأجنبية ان متوسط حجم التعاملات اليومية في سوق العملات الاجنبية ،هو 1190 مليار دولار في افريل 1995.
- 2- يتميز سوق العملات الاجنبية بالسيولة الشديدة ، فالصفقات كبيرة وتنفذ بكثرة،حيث تكتتب المؤسسات العادية للسمررة ما بين 3000 و 4000 تذكرة معاملات لصفقات العملة الأجنبية خلال يوم.
- 3- تجري الصفقات في سوق الصرف الاجنبي في كل ساعات النهار و الليل ،وتشمل في اغلب الأحيان مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة².
- 4- و سوق الصرف الأجنبي ليس أغيره من الأسواق المالية أو التجارية إذ أنه ليس محدد بمكان معين يجمع بين البائعين و المشترين، على غرار ما يحدث في السوق المالي عندما يجتمع أطراف التعامل في مكان محدد يعرف ببورصة الأوراق المالية.³

¹ - بسام الحجار، نظام النقد العالمي و اسعار الصرف، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني ،2009،بيروت،ص 97.

² . عطاء الله بن طيرش،مرجع سابق،ص 61

³ - زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي ، نظرة عامة على بعض القضايا ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998،ص 80.

المطلب الثاني

المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي

يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأعوان من أجل بيع أو شراء العملات الأجنبية وهؤلاء المتعاملون هما:

أولاً: البنك المركزي:

يتدخل للقيام بعمليات شراء وبيع العملات في السوق المفتوحة باستخدام ودائع تحت الطلب بدل من السندات المحلية، وبتنفيذ أوامر الحكومة بخصوص المعاملات في العملة، ويتدخل من أجل حماية مركز العملة المحلية أو حتى العملات الأجنبية.¹

ويكون على البنوك المركزية التدخل في سوق الصرف طبقاً لبعض الترتيبات كاتفاقية صندوق النقد الدولي (F.M.I)، كما قد تتعامل البنوك المركزية في سوق الصرف بصفة رسمية مكشوفة، كما تلجأ إلى خدمات السماسرة لتعمل في شكل مستمر، ومن أجل تجنب التأثير على عرض النقود يقوم البنك المركزي بما يسمى "التدخل المعقم"، ويمكن لهذا الأخير أن يؤثر على سعر الصرف من خلال قناتين هما:

1/ قناة تغير الأسعار بالنسبة للأموال المحلية والأجنبية: حيث تقوم السلطات النقدية بتعقيم شراء المواطنين للعملات الأجنبية وذلك عن طريق قيامها بشراء السندات المحلية.

2/ قناة التوقعات: بما أن المتعاملين يعتقدون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي بحوزتهم حول أسواق الصرف، فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في الأسواق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف وفقاً لاتجاه تدخل الحكومة؛ حيث إذا كان التدخل في شكل شراء للعملة، فسعر الصرف سوف ينخفض.

ثانياً: البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية مركز ثقل سوق الصرف؛ حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات والإدارات العامة وإعادة استخدامها في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية؛ إذ تقوم بعمليات لحساب زبائنها تتمثل في بيع وشراء العملات، إقراض العملات وعمليات لحسابها الخاص، عمليات التحكيم، وتمويل احتياجات البنوك الأجنبية بالعملة المحلية.

¹ - قطوش بشرى، اتجاهات العامة لسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال فترة (1990,2007)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، 2009، ص45.

وتتدخل البنوك التجارية في سوق الصرف بغرض تنفيذ أوامر زبائنهم، ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن ويقومون بالمقاصات ويحولون الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة إلى السوق، ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المحلية العالمية، ومهمة أعوان الصرف في معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر، وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم، وغالبا ما تتم هذه العمليات عن طريق الوسطاء؛ حيث أن البنوك تُعرض عن البوح بمراكزها للمنافسين في نفس السوق، ويظل اسمها في طي الكتمان خلال قيام الوسيط بمهامه؛ حيث تشكل التعاملات بين البنوك معظم الأنشطة في سوق الصرف الاجنبي.¹

ثالثا: السماسرة:

يقم هؤلاء بدور الوساطة و التفاوض بين البائعين و المشترين في عمليات الصرف الاجنبي ,بدون الكشف عن اسماء المؤسسات البائعة او المشترية لهذه العملات ويعتمد السماسرة على ممارستهم و خبرتهم ومعرفتهم في ظروف السوق و حجم المخاطر التي قد تتجم عن عمليات الصرف.²

ومع تطور العمل المصرفي ظهر ما يُعرف بالسماسرة الالكترونيين، وهم عبارة عن شبكات الكترونية خاصة تعمل في أسواق الصرف الدولية، تعرض أسعار العملات الدولية وتقدم الخدمات الإرشادية مقابل رسوم أو عمولات مختلفة، وتشكل بيوت السمسرة نشاطات هامة للغاية في بريطانيا والولايات المتحدة؛ ففي لندن ونيويورك ينفذ جزء كبير من المعاملات بواسطة السماسرة المستقلين الذين يعملون لحساب البنوك، وتتم مكافأتهم من قبل لجنة السماسرة.³

¹ . دوحة سلمى، مرجع سابق، ص.62

² - قطوش بشرى، مرجع سابق، ص.45

³ . دوحة سلمى، مرجع سابق، ص.61.63

المطلب الثالث

معاملات سوق الصرف الأجنبي وعملياته

هناك عدة أنواع من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبية تتنوع حسب تنوع وأغراض المتعاملين في نشاطهم، فهناك المعاملات التي تعتبر المصدر الأساسي لقيام أسواق الصرف، والتي لولاها لما وجدت هذه الأسواق أملاً، كعمليات المقاصة الدولية، وهناك معاملات خلقتها الأسواق نفسها واكتشفها.

أولاً: معاملات سوق الصرف الأجنبي:

هناك عدة أنواع من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف تتمثل في:

1. عمليات الصرف العاجلة (الفورية) "Spot":

تتمثل عمليات الصرف العاجلة في شراء/بيع مبلغ من عملة أجنبية (X) مقابل بيع/شراء مبلغ من عملة أجنبية (Y) عن سعر محدد.

وتتمثل عمليات الصرف الفورية لأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، وتتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفوري، وهذا يعني أن العملية سيتم تسويتها بعد مضي يومين من تاريخ إبرام الصفقة، وتتيح هذه الفترة الوقت الكافي لإرسال التعليمات إلى البنك الأجنبي الذي يحتفظ بالأرصدة لسداد المبلغ المتعاقد على شراء إلى البنك الذي يحدد المشتري، أو من أجل استخراج الموافقات اللازمة في حالة وجود رقابة على النقد.

ويراعي ألا يصادف تاريخ تسوية صفقة العملة يوم إجازة بنوك في أي من بلدي العملتين، وألا يصادف كذلك يوم إجازة البنوك في نيويورك حتى لو كان الدولار غير مشترك في الصفقة، وذلك لأن العملات تسعر مقابل الدولار.

ويتم تسعير في سوق الصرف الفوري وفق أسلوبين مختلفين:

* **الأسلوب الأول:** التسعير بشكل واضح: عدد وحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة

من العملة الوطنية، وتعمل بهذا الأسلوب كل من بريطانيا، استراليا، كندا.

* **الأسلوب الثاني:** التسعير المبهم: عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من

العملة الأجنبية، وتعمل بهذا الأسلوب كل أوروبا استثناء بريطانيا.

ومن الأسواق الفورية العالمية نذكر منها: نيويورك، طوكيو، باريس، فرانكفورت، زيوريخ، البحرين، سنغافورة، هونغ كونغ، شيكاغو، طوكيو، ميلان، روما، امستردام.

2. عمليات الصرف الآجلة (Foward):

ويُقصد بها أن يعقد اتفاق بين أحد البنوك وطرف آخر استبدال عملة ما مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر الصرف آجل يتفق عليه بين طرفين، وسعر الصرف الآجل لعملية ما هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديده هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة.

ويُلجأ المستثمرين إلى عمليات الصرف الآجلة لتجنب خطر تقلبات أسعار صرف العملات المحددة في الصفقة، خلال الفترة من تاريخ إبرام العقد إلى تاريخ تنفيذه.

وعادة ما يتضمن العقد مجموعة من المهل المعيارية مثل: أسبوع، شهر، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنة، وهناك بعض معاملات العملات الأكثر أهمية قد تتم وفق مهل تتجاوز السنة، ولكن بحجم أقل بكثير من تلك التي تتم وفق المهل التقليدية.¹

سعر الصرف الآجل يشير إلى أسعار الصرف التي يتم الاتفاق عليها بناء على سعر الصرف محدد يوم إبرام العقد (سعر الصرف الحاضر)، على أن يتم التسليم في تاريخ مستقبلي لاحق.²

وتكون معاملات في سعر الصرف الآجلة بالمعلومات التالية:

✓ عمليات المبادلة "Swap":

تعتبر عملية مزدوجة (إقراض/ إقتراض)، أي يقوم طرفي العقد بمبادلة رؤوس الأموال المحررة بعمليتين مختلفتين، وذلك حسب سعر محدد في بداية العملية (السعر العاجل في تاريخ العقد)، وتتم هذه العملية بثلاثة مراحل:

- مبادلة رؤوس الأموال (في تاريخ العقد).
- مبادلة أسعار الفائدة في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه.
- تسديد رؤوس الأموال (مبادلة رؤوس الأموال في الاتجاه المعاكس، في نهاية العقد).

¹ بن بريكة زهرة، مرجع سابق، ص 25.26

² - قطوش بشرى، مرجع سابق، ص 45

تعطي هذه العملية الأولوية لتغطية عمليات الاستثمار الأجنبي، أكثر منها للمبادلات التجارية، لكن تبقى هذه التقنية ثانوية من وجهة نظر صافية لتسيير مخاطر الصرف¹.

وبمعنى آخر فإن عمليات المبادلة تتضمن تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع؛ بحيث أن قيمة كل من اللعدين واحدة؛ إلا أن تاريخ استحقاقهما مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية².

✓ خيارات العملة:

يعرّف خيار العملة بأنه عقد قانوني يعطي حامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بثلاثة شهور، وعقود الخيار هي عمليات آجلة وعمليات مستقبلية؛ إلا أن أهم ما تتميز به هو أن الطرف المشتري في العقد له الحق في الاختيار بين إتمام العملية أي تنفيذ مضمون العقد واستلام العملات بالسعر المتفق عليه أو التخلي عن العملية مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها للبائع مقدما عند التعاقد.

ويوجد نوعان من خيارات العملة:

1. خيار البيع: هو الذي يسمح ببيع عملة اجنبية بسعر محدد و في تاريخ محدد.
2. خيار الشراء: والذي يسمح بشراء عملة أجنبية بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة (خيار أمريكي) أو في تاريخ استحقاق محدد (خيار أوروبي).

وللمشتري الحق في إتمام العملية أو تركها، مقابل دفع علاوة للبائع لا ترد سواء مارس المشتري حقه في الخيار أو لم يمارسه.

أما البائع فإنه لا يملك أو شاء خيارات العملة إلى البورصة للتعامل من خلال السماسرة على النحو ما يجري بالنسبة للأسهم³.

ثانيا: عمليات سوق الصرف:

يمكن التمييز عموما بين ثلاثة أنواع من الأنشطة الأساسية في سوق الصرف، وهي التغطية المضاربة، والمراجحة وهي كالتالي:

¹ - بوادي سليمة، محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدولار/أورو، دراسة قياسية. (2000.2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر-3، 2013، ص 24.25.

² - بن بريكة زهرة، مرجع سابق، ص 27.

³ . بن بريكة زهرة، مرجع سابق، ص 27.28.

1. التغطية:

يعتبر التعامل في سوق العملات الأجنبية من أكثر التعاملات خطورة، وذلك بسبب اختلاف أسعار العملات من وقت إلى آخر، ولذلك نجد المتعاملين في السوق يكون لهم أحد المراكز التالية:

* **المركز المتوازن:** يكون هذا التوازن عندما تتساوى الحقوق مع الالتزامات.

* **المركز الدائن (الطويل):** وهو الفائض في الحقوق على الإلتزامات بالنسبة لعملة معينة.

- وتتمثل أخطار المركز الدائن في انخفاض السعر العاجل لهذه العملية، ولكن إزالة هذه الأخطار عن طريق البيع الآجل لحصيلة الصرف الأجنبي المتوقعة.¹

* **مركز الدائن (القصير):** وهو عكس الوضع السابق؛ حيث يكون هناك فائض في الديون عن الحقوق بالعملة الصعبة، وتتمثل أخطار المركز المعني في ارتفاع السعر العاجل، يمكن إزالة هذه الأخطار عن طريق شراء الآجل.

وتسمى طرق تجنب هذه الأخطار بعملية التغطية، وهي أساس وسيلة لإزالة عدم التأكد في عمليات الصرف الأجنبي، وبعبارة أخرى التغيرات المتكررة والكبيرة في أسعار الصرف تفرض مخاطر صرف أجنبي على جميع المتعاملين الذين يكون عليهم تقديم أو استلام مدفوعات في المستقبل مقومة بعملة أجنبية.

ولذلك تظهر الحاجة إلى مواجهة هذه المخاطر الناتجة عن العمليات التجارية والمالية وعمليات التحميل والدفع بالعملات الأجنبية عن طريق التغطية، وهذا الإتفاق على شراء أو بيع؟؟ معينة من الصرف أو العملات الأجنبية في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه اليوم والذي يمثل سعر الصرف الآجل.

في حقيقة الأمر عمليات التغطية في سوق الصرف لا تلغي فصلي الصرف؛ بل يتم تحويله إلى متعامل آخر يامل في تحقيق أرباح الصرف.

¹ - حميرط محسن , ادارة مخاطر الصرف الاجنبي في ظل تطورات انظمة الصرف الدولية , اطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة بسكرة, 2009 ص.61

تكون عملية التغطية مفيدة ونافعة في الحالات الآتية:

* الشركات التي تمول فروعها بالخارج.

* الشركات المصنعة التي تستورد المواد الخام اللازم لعملية الإنتاج، وتقوم بتصدير المنتجات النهائية.

* الشركات التي تتعامل مع سلع تُشترى وتُباع بالعملة الأجنبية،

2. المضاربة:

تُعرف المضاربة لأنها: شراء (بيع) عملة معينة على أمل إعادة بيعها (شرائها) في تاريخ لاحق بسعر أعلى (أدنى)، يكون هذا على أساس توقعات المضاربين حول تطور أسعار الصرف.¹

تعتبر المضاربة عكس عملية التغطية، حيث يسعى المضاربون إلى المخاطرة بأمل تحقيق ربح. أي أن المضاربين يقومون ببيع العملة الأجنبية مستقبلاً مع عدم امتلاكهم لها في نفس الوقت، في ظل توقع شرائها بسعر صرف عاجل أقل عندما يحين أجل الاستحقاق، ويمثل هذا الأخير الموقف القصير، أما الموقف الطويل فيتمثل في شراء العملة الأجنبية مستقبلاً دون التزامهم بتوفير مبيعات عاجلة عند تاريخ التسليم أين سيحققون أرباحاً²

3. المراجعة (التحكيم):

تتحدد أسعار الصرف كغيرها من الأسعار وفق عمليات العرض والطلب، ويتحقق التوازن عندما تتساوى الكمية المطلوبة من العملة مع الكمية المعروضة منها، لكن أسعار الصرف قد لا تكون متوازنة؛ مما يؤدي إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة، هذه الفروق في أسعار العملات يمكن الاستفادة منها وتحقيق أرباح بواسطة عمليات مراجعة.

تشير عملية المراجعة إلى شراء عملة في المركز المالي الذي تكون فيه رخيصة لبيعها في حال في المركز المالي الذي تكون فيه مرتفعة بهدف تحقيق ربح، وعملية المراجعة لا تقتصر على عمليتين فقط، ولكن قد تشمل أيضاً ثلاث عملات وربما تشمل عدد أكبر من العملات.

¹ - حمريط محسن، مرجع سابق، ص 61.62

² - بوادي سليمي، مرجع سابق، ص 26.

وعلى هذا الأساس؛ فالمراجح على عكس المضارب لا يتحمل أي مخاطرة، ويحقق الربح من خلال قيامه بعمليات شراء وبيع آنية للعملات الأجنبية، فإذا كان سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدولار منخفض في سوق نيويورك، وكان مرتفع نسبياً في سوق لندن، فإن المراجح يشتري كمية من الجنيهات الاسترلينية في سوق نيويورك لبيعها في الحال في سوق لندن، ويحقق أرباح من جراء هذه العملية ناتجة عن الفرق بين أسعار الصرف للعملات وتؤدي في عملية المراجعة إلى تحقيق التوازن، ذلك أن استمرار الطلب على الجنيه الاسترليني في نيويورك سيؤدي إلى ارتفاع سعره وكثرة العرض منه في لندن تؤدي إلى انخفاض سعره إلى أن تتعادل أسعاره في السوقين معاً، وتتوقف إمكانيات تحقيق الأرباح ويتحقق التوازن، وهكذا تعمل المراجعة على مساواة أسعار العرض في جميع المراكز المالية الدولية، ولكن بالتخلي إلى التطورات المعتمدة في وسائل الإعلام والاتصال أصبح من الصعب جداً على وكلاء الصرف تحقيق أرباح من عمليات المراجعة.¹

¹ - حمريط محسن، مرجع سابق، ص 63.62

المبحث الثالث

سياسات سعر الصرف

من أجل قيام سعر الصرف بتحقيق وظائفه ومهامه بكفاءة عالية، على الدولة وضع سياسة تتلاءم ووضعها لميزان مدفوعاتها، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من توفر أدوات ووسائل على حسب الحالة، ولتوضيح ذلك ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول الأول مفهوم واهداف سياسة سعر الصرف، أما الثاني فسوف نتناول فيه أدوات سياسة الصرف.

المطلب الاول

ماهية سياسة سعر الصرف وأهدافها

أولاً: مفاهيم عامة حول سياسة سعر الصرف:

سياسات سعر الصرف تمثل «مجموعة من الإجراءات التي تستهدف أن تكون التطورات في نظام وسوق الصرف الأجنبي في الحدود التي تتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم»، بمعنى أنها تتمثل في الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في ظل أي نظام تعتمد قصده توجيه عملتها المحلية خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية.¹

كما تعتبر سياسة سعر الصرف أهم مجالات السياسة الاقتصادية والتي تتخذ من معطيات سعر الصرف موضوعاً لتدخلها معتمدة في ذلك على العلاقات الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، فإن هدفها الرئيس والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة، وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد، والبحث عن التشغيل الكامل عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم.²

وتُعد سياسة أسعار الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العام بهدف إدارة الاقتصاد الوطني، وعدم نموه والحد من الخل في توازناته.³

¹ . عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 63

² . بن بريكة زهرة، مرجع سابق، ص 15

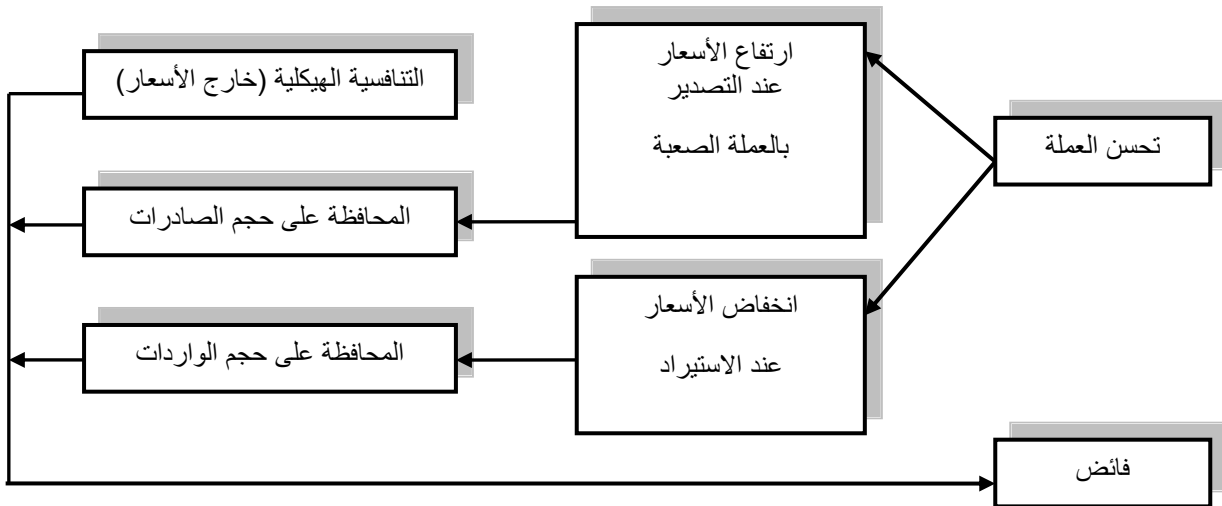
³ . حميدات محمود، مرجع سابق، ص 105 .

ثانياً: أهداف سياسة سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف لمجموعة من الأهداف التالية:

1. مقاومة التضخم:

حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات؛ ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات؛ مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهو ما يمكن المؤسسات من تحقيق عوائد إنتاجية: سلع ذات جودة عالية، وهذا ما يعني تحسن تنافسيتها.¹



الشكل 1-1: مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاديات سعر الصرف (تخفيض وتعميم العملة وحرب العملات)، دار الجامعة. مصر. 2016، ص 64.

يتضح من الشكل أن تحسن قيمة سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض أسعار تكاليف الاستيراد إلى أثر إيجابي على المستوى العام للأسعار، وبالتالي تحقيق أرباح مرتفعة وزيادة القدرة على إنتاج سلع ذات جودة عالية؛ مما يعني زيادة قدرة التنافسية، ومن ثم المحافظة على حجم الصادرات، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، مما يساهم في تحسين قيمة العملة وزيادة حجم الواردات لانخفاض أسعارها.

¹. بن بريكة زهرة، مرجع سابق ص 16

2. تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي ، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى القطاع السلع الدولية (الموجهة لتصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً لتصدير ، بالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد الإنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (احلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها.

كما ينعكس اثر تغير سعر الصرف الحقيقي في اعادة تخصيص الموارد في اسواق عوامل الانتاج، اذا يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل و رأس المال في قطاع التصدير و في الصناعات المنافسة للاستيراد.

3. توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد اولية زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإذا ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الاموال في الوقت الذي تتخفف فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تتخفف فيه ربحية الشركات العامة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها، وبهذا تقلص الآثار السلبية، ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار إلى اعتماد أسعار الصرف متعددة مثل سعر الصرف للصادرات التقليدية سعر الصرف للواردات الغذائية... الخ.¹

4. تنمية الصناعات المحلية:

يمكن للبنك اعتماد سياسة لتخفيض سعر الصرف من اجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام (1948) بتخفيض عام للعملة؛ مما شجع الصادرات، وفي المرحلة الثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.²

¹ - بن بريكة زهرة، مرجع سابق ص 17

² . بن بريكة زهرة، مرجع سابق ص 17

المطلب الثاني

أدوات سياسة سعر الصرف

أولاً: سياسة تخفيض قيمة العملة:

تعتبر من أهم السياسات سعر الصرف؛ حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى.

1. مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة:

هي تلك العملية التي تقوم بموجبها الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية مقارنة مع العملات الأجنبية، ويترتب على ذلك تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية مقومة بالعمل الوطنية؛ وبالتالي تخفض القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج، كما يجب التفرقة بين مفهوم تخفيض قيمة العملة، وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذ السلطات النقدية بناءً على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، أما إنخفاض قيمة العملة فهي حالة عفوية تلقائية ونتيجة ظروف اقتصادية كارتفاع أسعار السلع أو لزيادة عرض العملة في سوق الصرف الأجنبي.

وهناك عدة عوامل قد تؤدي إلى زيادة حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات، ارتفاع معدل التضخم المحلي، انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.¹

1.1. شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:

* اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة. بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.

* ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.

* ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.

¹. عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص. 68.

- * استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.¹
- * الاعتراف متأخراً بتغير الظروف التنافسية.
- * القرار المتأخر بتشكيل ارتباطات تجارية جديدة ووضع أوامر جديدة.
- * تأخذ التسليم بين وقت وضع أوامر جديدة وتأثير على تدفقات التجارة.
- * الاستبدال المتأخر في استخدام المخزون حتى تنفذ الآليات القديمة قبل أن توضع أوامر جديدة.
- * التأخر في إنتاج السلع التي زاد الطلب عليها.²

ثانياً: استخدام احتياطات الصرف:

في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر الصرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة التي تملكها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن عملتها تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

أما في ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها؛ غلاً أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.³

ثالثاً: مراقبة الصرف:

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات مبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال، خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية ما يلي:

- * منع التسوية القبلية للواردات.

* الإلتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في خارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

¹ - بن بركة زهرة، مرجع سابق، ص 19 .

² - عبد المطالب عبد الحميد، المرجع السابق، ص. 69.71

³ - عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق، ص 67.

* تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.

* تقسيم الحسابات البنكية إلى الحسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين

لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات من الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملة تجارية أو مالية مبررة.

رابعاً: إقامة سعر صرف متعددة:

يهدف نظام الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة تقلبات الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه، والمتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي؛ إلا أن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة، ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية فتخضع لسعر الصرف العادي؛ إلا أن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة، ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات؛ فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في مثل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعداد أسعار الصرف.¹

¹. بن بريكة زهرة، مرجع سابق، ص 19

خلاصة الفصل :

لسعر الصرف أهمية بالغة في الاقتصاد الدولي ، و ذلك بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي و الثروات الوطنية بين بلدان العالم. كما يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية مع أسعار الأسواق العالمية و هذا يجعل من سعر الصرف حلقة وصل بين أسعار المحلية و العالمية .

من اهم القرارات التي تواجه البلدان اختيار انسب نظام لسعر الصرف ، ويكون الاختيار حسب الظروف التي تمر بها الدولة و الأهداف الاقتصادية و منبع الصدمات و الخصائص الهيكلية التي تميز اقتصادها .

كما أن الأسواق الصرف الأهمية البالغة حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية الحسابات الدولية المرتبطة بالمبادلات التجارية من السلع و الخدمات ، فهو ذلك الوسيط الذي يتم فيه بيع و شراء العملات المختلفة لأجل تسوية المعاملات الاقتصادية بين الدول المختلفة ، فسوق الصرف يعمل على تحويل القدرة الشرائية لعملات مختلف الدول ، حيث يتم فيه الجمع بين مشتري و بائعي الصرف الأجنبي ، و هو يتكون في الأساس من البنك المركزي ، البنوك التجارية ، سماسرة الصرف الذين يلعبون دورا هاما من خلال دور الوسطاء بين البائعين و المشترين.

و تبرز أهمية سوق الصرف في تحديد سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، و معرفة العوامل المؤثرة على طلب و عرض العملة الأجنبية و بالتالي معرفة مدى تأثير هذه المتغيرات على سعر الصرف للعملة المحلية، و كيفية مواجهة هذه التغيرات .

الفصل الثاني :

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

يعد الإستثمار الاجنبي المباشر مصدرا من اهم المصادر الدولية لتمويل الانشطة الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وخصوصا في البلدان النامية التي اتجهت نحو تحرير اقتصاداتها و الانفتاح على العالم الخارجي , سواء في المجال التجارة الدولية اما في المجال الإستثمار الاجنبي المباشر او حركة رؤوس الاموال منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين.

ويعود السر في بروز الى كونه يعتبر واحدا من اهم المصادر التمويل الخارجي التي تلجأ اليها الدول التي تواجه عجزا في تميل اقتصادياتها حيث اصبح هناك تنافس بين هذه الدول في استقدام هذه الإستثمارات و التأثير على القرارات الشركات للإستثمار للإستثمار خارج اوطانها , و ذلك من خلال التسابق في تقديم مختلف الحافز و المزايا و تهيئة مناخ استثماري جاذب له,غير انه كون الدول يمكن ان تستفيد من تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر لا يعني انه ليس له آثار سلبية على الاقتصادياتها.

وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال تقسيم الفصل الى عدة مباحث :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الإستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للإستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثالث : محددات الرئيسية الجاذبة للإستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الاول

مفاهيم عامة حول الاستثمار الاجنبي المباشر

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر الوسيلة التي تؤدي لزيادة الثروات و تدعيم الطاقة الانتاجية ,و النهوض بقوى اقتصادية جديدة من اجل تنمية الاقتصادية المحلية ,و الذي دفعنا لتخصيص هذا المبحث الى الاستثمار عموما و الاستثمار الاجنبي المباشر بصفة خاصة ,و ذلك من خلال مفهومه , انواعه ,خصائصه.

المطلب الاول

مفهوم و انواع و خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر.

أولاً : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر .

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر على انه انتقال رؤوس الاموال الاجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صورة مختلفة ساء كانت وحدات صناعية استخرافية او تحويلية او انشائية او زراعية او خدمية :ويكون الحافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات.¹

يقصد بالاستثمارات الاجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الاجنبي اما بسبب الملكية الكاملة لها ,او ملكيته لنصيب منها يكفل له الحق الادارة , و يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر يطابق مزدوج الاول :وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الاجنبي في البلد المضيف و الثاني : ملكيته الكلية او الجزئية للمشروع . اي انها "تاخذ شكل اقامة مشروعات اجنبية داخل دول اخرى كاستثمار طويل الاجل".²

ثانياً: خصائص استثمار الاجنبي المباشر .

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التمويل الخارجي يشترك مع مصادر التمويل الأخرى في ملئ الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي، إلا أن له خصائص تميزه عن غيره من أشكال التدفقات الرأسمالية. وتتمثل خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة الأم في الخارج، هذه الروابط تساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، كما تساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، إضافة إلى أنها تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا فنون إنتاجية متقدمة ومنتجات حديثة ومهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية تقتقر إليها الدول النامية.

¹ - عبد الرزاق حمد حسين الجبوري, دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية,الحمد لنشر والتوزيع, 2014, ص32.

² - عبد الكريم كافي, الاستثمار الاجنبي المباشر و التنافسية الدولية, مكتبة الحسن العصرية, -لبنان, 2013, ص16.

- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستخدمه من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدولة المضيفة إلا بناء على دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله الفنية المتاحة.
- يتصف الإستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته بحثاً عن تحقيق الربح، وبذلك فهو ينتقل إلى الدول المضيفة التي يحقق فيها أعلى عائد صافي حيث توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة، فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات المناخ الاستثماري الملائم.
- يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات التنموية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذه الإستثمارات.
- يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بانخفاض درجة التقلب، حيث أن تدفقاته تتميز بالاستقرار نسبياً، وهذا راجع إلى طبيعة الإستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزاً أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعد هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.¹

ثالثاً : أنواع الإستثمار الاجنبي المباشر.

هناك مبررات عديدة تدفع بالشركات للإستثمار خارج حدودها، والتي تمثل من جهة أخرى أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر وهي:

1. استثمار أجنبي يبحث عن موارد.

هذا الشكل هو من أكثر أنواع الإستثمار الأجنبي إنتشاراً في الدول النامية ومن الأمثلة على هذا الشكل شركات النفط والغاز وغيرها من الموارد الخام.

2. استثمار أجنبي يبحث عن الكفاءة.

ويتمثل في البحث عن اليد العاملة الماهرة والكفاء، والتي أصبحت من أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى إقتصاد معين، ولعل من أهم الأمثلة على ذلك التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى دول جنوب شرق آسيا التي لا توجد فيها المهارات الفنية والإدارية فحسب وإنما تكون رخيصة الكلفة.

¹ - إيمان مودع، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، تخصص مالية ومصرفية، جامعة الأردن، 2010، ص18.

3. استثمار أجنبي يبحث عن الخدمات

يعد من أهم أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي في الكثير من الدول النامية ومنها العربية في السنوات الأخيرة، إذ لم تعد أهمية قطاع الخدمات تتوقف على ما هو متوفر من خدمات الماء والكهرباء والطاقة والمواصلات، بل امتدت لتشمل أيضا الخدمات المالية كالتأمين والتمويل لبعض أنشطة الإستثمار الأجنبي المباشر.

4. استثمار أجنبي يبحث عن سوق.

يستهدف هذا النوع الدول النامية ذات الأسواق الواسعة، كما يعد بديلا للعمليات التصديرية من قبل الدولة الأم. ومع تقدم آليات العولمة تطور حجم الإستثمارات الخارجية المباشرة حيث وصلت نسبتها عام 2000 إلى 20% من الناتج القومي الإجمالي ويعود ذلك إلى هيكل الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات حول السوق العالمية.¹

المطلب الثاني

دوافع و اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر.

أولا : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر

في البداية نتحدث عن دوافع المستثمر الأجنبي الذي يبين لنا أسباب اللجوء المستثمر الأجنبي خارج الدولة الأصلية، حيث قد تكون وراء الإستثمار الأجنبي المباشر دوافع اقتصادية أو غير اقتصادية وأيضا قد تكون أهداف مسطرة من طرف المستثمر الأجنبي أو الدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر:

1) دوافع الدولة المصدرة للإستثمار (المستثمر الأجنبي):

تسعى الدول المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال مستثمر خاص أو عام أو شركة متعددة الجنسيات إلى تحقيق أهداف منها:

- امتلاك ميزة احتكارية هي إحدى الدوافع والأهداف القوية لدى الشركات على القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر، وتتميز هذه الميزة في امتلاك رأس المال والتكنولوجيا، خبرات إدارية، ميزة اقتصادية، تصميم المنتج إلى جانب العلامة التجارية وبراءة الاختراع.
- الحصول على حصة في السوق الدولي، فمن خلال الإستثمار الخارجي تتعلم الشركة المزيد من الخبرة من منافسيها والوسائل التي يستخدمونها منها للحصول على حصة في الأسواق الدولية.

¹ - منور أو سرير، عليان نذير، حوافر الإستثمار الخاص المباشر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، الجزائر، 2005، ص120-121.

الاستفادة من الناتج توسيع الشركة في الأعمال الدولية إلى زيادة الإنتاج والتصدير، إذ يستمر هذا التقدم نحو الاستفادة من اقتصاديات الحم، وتخفيض التكاليف إلى فتح فروع للشركة في بعض الأسواق الدولية وتعزيز مكانتها التنافسية وزيادة المبيعات والأرباح وتخلصها من نفقات السوق المحلية خاصة في حالة وجود منافسة لها في السوق المحلي.

وعموما قد تكون أهداف المستثمر الأجنبي أو الدولة التي ينتمي إليها مايلي:

- التخلص من التكنولوجيا القديمة

- البحث عن أسواق جديدة

- التغلب عن البطالة المقنعة في الدولة الأم

- أخبار المنتجات الجديدة واستخدام العملاء في البلد المضيف¹

(2) دوافع الدول النامية المستضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن إبراز أهمية التنمية الاقتصادية بالدول النامية من خلال النقاط التالية:

- إمداد الدول النامية بمجموعة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيان المهارات الإدارية.

- المساهمة في خلق فرص عمل ورفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من البطالة.

- رفع معدلات الاستثمار للدول النامية من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وجذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وبالتالي زيادة المدخرات والاستثمارات المحلية.

أما من حيث تنمية الناتج القومي وذلك من خلال مايلي:

- زيادة حاصلات الدولة من الضرائب

- تحسين معدلات النمو الاقتصادي

- تحسين المقدر التنافسية والإنتاجية للشركات المحلية

كما يمكن أن تسعى الدول المستضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق مايلي:

- توفير إدارة حديثة ومتقدمة

- إنشاء صناعة حديثة ومتطورة

- الحصول على تكنولوجيا متطورة وإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات¹.

¹ . سليم القط، أثر التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة قياسية حالة الجزائر، أطروحة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة.2009.ص123.

ثانياً: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

تختلف أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الإستثمارات، وتتمثل هذه الأشكال فيما يلي:

1. **الإستثمار المشترك:** إن الإستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضاً إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية. ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الإستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب الآتية:
 - اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.
 - أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص بمعنى:
 - أن المشاركة في مشروع الإستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.
 - قد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو رأس المال كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا.
 - أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية، أو تقديم السوق.
 - إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
 - لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الإستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.²
2. **مشروعات أو عمليات التجميع:** تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرفين الأجنبي والوطني (قطاع عام أو خاص)، وعلى أساس هذه الاتفاقية يقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني مكونات منتج معين كالسيارات مثلاً لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً، وفي معظم الحالات وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بتصميم المصنع، وطرق التخزين والصيانة وغيرها، في مقابل عائد مادي يتفق عليه.³

1 - عمار زودة، محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008، ص107.108.

2. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2003، ص15.

3. عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص164.

3. الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تعتبر الإستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية، وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، غير أن الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي كثيراً ما تتردد في قبول هذا النوع من الإستثمار الأجنبي، نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية، وكذلك الخشية من احتكار الشركات الأجنبية لأسواقها، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى إنتشار هذا النوع من الإستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية.¹

4. الإستثمار في المناطق الحرة: المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما، ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المناطق الجمركية امتداد للخارج فهي معزولة لاعتبار جمركي كما أن الإستثمارات تكون غير خاضعة لقوانين الدولة المضيفة، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجري عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوماً جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.²

5. الشركات متعددة الجنسيات: هي شركات تخضع ملكيتها لسيطرة و يتولى ادارتها اشخاص من جنسيات متعددة، كما تمارس نشاطها في دول اجنبية متعددة على الرغم من ان استراتيجيتها وسياستها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دول معينة تسمى دولة الامم، الا ان نشاطها يتعدى حدود هذه الدولة , ويتوسع الى الدول الاخرى تسمى الدول المضيفة. ويرجع تمتع هذه الشركات بقدر كبير من وفرة رؤوس الاموال و التكنولوجيا المتطورة و الانتاج كبير الحجم, و الارتقاء بمستوى العالي من الجودة, الى التخطيط الاستراتيجي, و التنظيم المرن و الفعال , والتوقعات المستقبلية.³

¹ - هشام دغوم، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) في ترقية مناخ جذب الإستثمار المباشر -دراسة حالة الجزائر-، اطرحه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص المحاسبة و محاسبة، جامعة الجزائر -03-، ص 61.

² - حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الإستثمار الاجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر (2008/1998)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة -2011، ص 98.

³ - جوامع لبيبة، اثر سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة /الجزائر، مصر و السعودية)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2015، ص 17.18

المطلب الثالث

الآثار الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

إذا كانت الدول المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة تقدم العديد من المزايا والحوافز، وذلك بتشجيع هذه الاستثمارات للانسياب إليها، فإنه لا شك أن لهذه الاستثمارات آثارا عديدة على اقتصاديات تلك الدول، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، وفيما يلي عرض لأهم إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر: من الواضح أن الدول النامية تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بكل الوسائل الممكنة، وذلك من أجل الحصول على الآثار الايجابية التالية:

1. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير والحد من الاستيراد.

2. يحيط بعملية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بعض الجدل، إلا أن الكثير من الدراسات تؤكد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد أهم قناة لنقل التكنولوجيا، وذلك من خلال تقديم حزمة كاملة من أساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم بأشكال مختلفة كبيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص عقود المساعدة الفنية، كما أن سرعة نقلها إلى الدولة المضيفة تعتمد على عدة عوامل منها نمط الاستثمار (مملوك بالكامل أو مشترك) وكذا القدرة الاستيعابية للعمالة الوطنية.

3. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى التكوين الرأسمالي، وبالتالي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الإجمالي عن الاستثمار المراد تحقيقه للدولة المضيفة، ناهيك عن ما يسببه ذلك من زيادة مواردها عن النقد الأجنبي، يضاف إلى ذلك ما تؤدي إليه هذه الاستثمارات زيادة الدخل المحلي الإجمالي الذي يمكن أن يدخر جزء منه ويتحول بدوره إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي؛ ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في مستوى العمالة وبالتالي زيادة في الأجور، ومن ناحية أخرى قد يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول لبعض الفئات الأخرى مقابل الحصول على خدمات معينة أو استئجار أراضي أو مباني أو غيرها.

4. زيادة حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي، وذلك بسبب ما لديها من موارد مالية ضخمة وما يترتب على وجودها من ارتفاع في معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية. وتتوقف زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة على العوامل التالية:

- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري والذي تبرز أهميته في إعادة استثمار جزء كبير من أرباح المشروعات المملوكة بالكامل.
- حجم رأس المال الذي يجلبه المستثمر الأجنبي في بداية الاستثمار.
- مقدار القروض الممنوحة للشركات المستثمرة من البنوك المحلية.
- حجم الأرباح المعاد استثمارها.
- حجم المشروع الاستثماري ومدى انتشاره داخل الدولة المضيفة.¹

ثانياً: الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر: يلاحظ على الإستثمار الأجنبي المباشر أنه بالرغم من فوائده وآثاره الإيجابية فإن هناك أعباء وآثار سلبية له تواجهها الدول المضيفة، ويمكن الإشارة إلى أهم الآثار السلبية على النحو التالي:

- 1- إن الشركات متعددة الجنسيات غالباً ما تنتج منتجات غير مناسبة قد تحتاجها طبقة معينة كالطبقة الغنية فقط، مما يؤدي إلى نشوء أنماط من الاستهلاك غريبة عن ثقافات البلد وعاداته، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين الفقير والغني، كذلك يمكنها إيذاء الصناعات محلية بسبب قدرتها التكنولوجية وخبرتها في التسويق والإعلان، لذا فالهيمنة الثقافية لهذه الشركات تثير قلقاً على المستوى الوطني لما ينتج عنها من تقنيات حديثة وطرق عمل وعيش جديدة في الدول المضيفة تغير نمط العيش السائد فيها.
- 2- إن وجود الشركات متعددة الجنسيات يعتبر بمثابة تهديد لسيادة حكومة الدولة المضيفة، وهي حجة نجدها صالحة عادة في الدول السائرة في طريق النمو، التي تكون غالباً ضعيفة أمام مواجهة قوة وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات.
- 3- استغلال الشركات متعددة الجنسيات للموارد الطبيعية للدول النامية، حيث تحصل على نصيب كبير من العوائد المترتبة على هذا الاستغلال، في حين لا تترك للدول المضيفة إلا النزر اليسير منها، مثل الشركات العالمية في مجال استخراج البترول، التي كانت تحصل على امتياز إنتاج البترول في الدول النامية، في مقابل عائد زهيد لتلك الدول، ولعل هذا ما جعل الدول تقبل على تأميم الشركات، وإنشاء المنظمة المصدرة للبترول، للوقوف في وجه هذا الاستغلال سنة 1996.
- 4- إتباع الشركات متعددة الجنسيات سياسة أسعار التحويل من خلال أسلوب التكامل الرأسي وقيامها بتخصيص مشروعاتها في الدول النامية في إنتاج المواد الأولية وتخصيص مشروعاتها في الدول الأم في إنتاج المنتجات

¹ . بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012، ص.96.

الصناعية، يحتم عليها بيع مصانعها بأسعار منخفضة، تقبل عن القيمة الحقيقية لهذه المواد، ثم تقوم ببيع هذه المواد بعد تصنيعها بأسعار عالية.

5- تتجه الشركات متعددة الجنسيات إلى نقبل المشروعات التي تلحق الضرر بالبيئة من الدول الأم إلى الدول النامية، حتى تحافظ على سلامة البيئة في دولها الأصلية وفقا للقوانين التي تحرم إقامة مثل هذه المشروعات هناك، مستغلة في ذلك قصور القوانين في الدول النامية.

6- تطبيق سياسة التميز العنصري في الأجور وعدم مراعاة الاتفاقيات الدولية للعمل¹.

¹ - كرامة مروءة، انعكاسات الأزمة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 2000/2010-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص33.34.

المبحث الثاني

النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد لقي الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من المدارس الاقتصادية منذ نشوئه حيث تعددت النظريات المفسرة له، فقد حاولت كل واحدة تفسير هذه الظاهرة بما تراه صحيحا من وجهة نظرها في تحقيق الفعالية والتنمية الاقتصادية للدولة المضيفة، ويعود هذا الاختلاف إلى التباين في الآراء والأفكار والمذاهب التي تقوم عليها.

المطلب الأول

النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: نظريات عدم كمال السوق .

ركزت العديد من الدراسات النظرية مثل نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية تدويل الإنتاج ونظرية عدم كمال السوق على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يلي عرض لهذه النظريات على الترتيب.

1- **نظرية الميزة الاحتكارية:** هذه النظرية قد اقترحت من طرف الاقتصادي الكندي "هايمر" سنة 1960 والذي يرى أن المبرر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي. وأوضح "هايمر" أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق (عدم كمال السوق) تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، تلك المميزات تمكن تلك الشركات من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية من السوق الخارجي، وكان "هايمر" أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري، وأوضح "هايمر" أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضا التكنولوجيا الإدارية، وسيترتب على حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية متضاعفة على كل من الدولة المضيفة والشركات المحلية.

2- **نظرية تدويل الإنتاج:** نظرية تدويل الإنتاج تركز على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية، وذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن إنجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة، فنظرية تدويل الإنتاج ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات، وفكرة تدويل الإنتاج كانت قد قدمت أولا من خلال "كايدور" سنة 1934، ثم تم تطويرها بشكل كامل

على يد " كواس" سنة 1937، وفكرة خلق سوق داخلي ليكون بديلا عن سوق خارجي في ظل ظروف منافسة غير كاملة كان قد تم دراستها أيضا على يد "هايمر" سنة 1970، تتضمن تلك النظرية من المساهمين فيها أيضا " كافس، فرنون، وريجمان" (1981-1982)، وأوضح " ريجمان" أن مفهوم تدويل الإنتاج وحده يحتوي على نظرية عامة للشركات متعددة الجنسيات، فالتعريف الأساسي لتدويل الإنتاج عند " ريجمان" أنه عملية جعل السوق الدولي داخل سيطرة الشركة، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تعبر الحدود الوطنية لاستغلال المزايا التي تمتلكها الشركة في صورة الحجم الكبير، فمميزات تدويل الإنتاج مبنية على افتراض أن الشركات متعددة الجنسيات تنمو اعتمادا على استبدال السوق الخارجي بآخر داخلي، وهذا التعريف يتضمن العديد من الأفكار الهامة أولا أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تكون الأداة الأكثر فعالية لعملية الإنتاج الدولي، بشرط أن يكون السوق غير كامل. أيضا أن فكرة تدويل الإنتاج تضع في المقدمة مسألة كيفية قيام الشركة بحماية أسرارها من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر بدلا من أن تعطي أذن لاستخدام البراءات الخاصة بها لأنها سيساء استخدامها.¹

3- **نظرية عدم كمال السوق:** فنظرية عدم كمال السوق توضح أن الشركات متعددة الجنسيات تسعى للبحث عن فرص السوق، وأن قراراتها للإستثمار بالخارج تتم وفقا لاستراتيجياتها القائمة على تعظيم قدراتها الخاصة التي لا يتقاسمها الآخرون في الدول الأجنبية، وبمجرد استحواذ الشركة على تلك القدرات أو المميزات في الدولة الأم يكون هناك حافز لدى الشركة بتوسيع نشاطها لأسواق أجنبية من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: نظرية توزيع المخاطر

ركز " كوهين" عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة، ومن ثم تختلف عوائد الإستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة، وبالتالي تقوم الشركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الإستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض. بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة، خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية لم يؤثر فقط على السوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية، ومن ثم لن يغير من

¹ . عبد السلام رضا، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010. ص42-43.

الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالإستثمار المباشر بدلا من الإستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه، وحسب هذه النظرية فإن حياة المنتج تمر بالمراحل التالية:

1. **مرحلة تقديم المنتج:** تتميز مرحلة المنتج الجديد بالإنفاق الكبير والتكلفة العالية، وأحيانا بالخسائر المالية التي لا يمكن معها تحقيق الربح، ويكون عدد الشركات محدودا لفترة مما يجعل السوق في وضع احتكاري، حيث يكون المنتج كثيف التكنولوجيا، ومرتفع التكاليف والسعر والناجم عن عمليات البحث والتطوير، إلى جانب ذلك تقاد هناك حملات إعلانية مكثفة لإدخال المنتج الجديد إلى السوق، أو تحسين منتج جديد ويتم ذلك غالبا في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تكون البداية من خلال تسويق المنتج المحلي، حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة حيث تكون مرونة الطلب السعرية ضعيفة خلال تلك الفترة، وهذا ما يفسر ظهور المنتج في البلاد المتميزة بالدخول الفردية المرتفعة (الولايات المتحدة الأمريكية) القادر على دفع هذا الثمن في غياب المنافسة في تلك المرحلة فإن الشركة صاحبة الاختراع لن تعطي أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج وأثرها على الأسعار التي تعرض بها السلعة وقد تظهر في هذه المرحلة فرص تصديرية إلى دول متقدمة تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع أفراد الدول التي ينشأ فيها المنتج ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي.¹
2. **مرحلة النمو والتصدير:** في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة، ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلات السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة ما امكنا ذلك للاستفادة من تقارب الأذواق والعبادات والتقاليد، ومع بداية تواجد هذه السلعة في الأسواق، يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية، فهنا تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة مبن الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة، فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطالات السوق

¹ . نزاري رفيق، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة (الجزائر - تونس - المغرب)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة

الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص 33.

المحلي والدولي، وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية نحو المستهلكين على جودة السلعة وفوائدها.¹

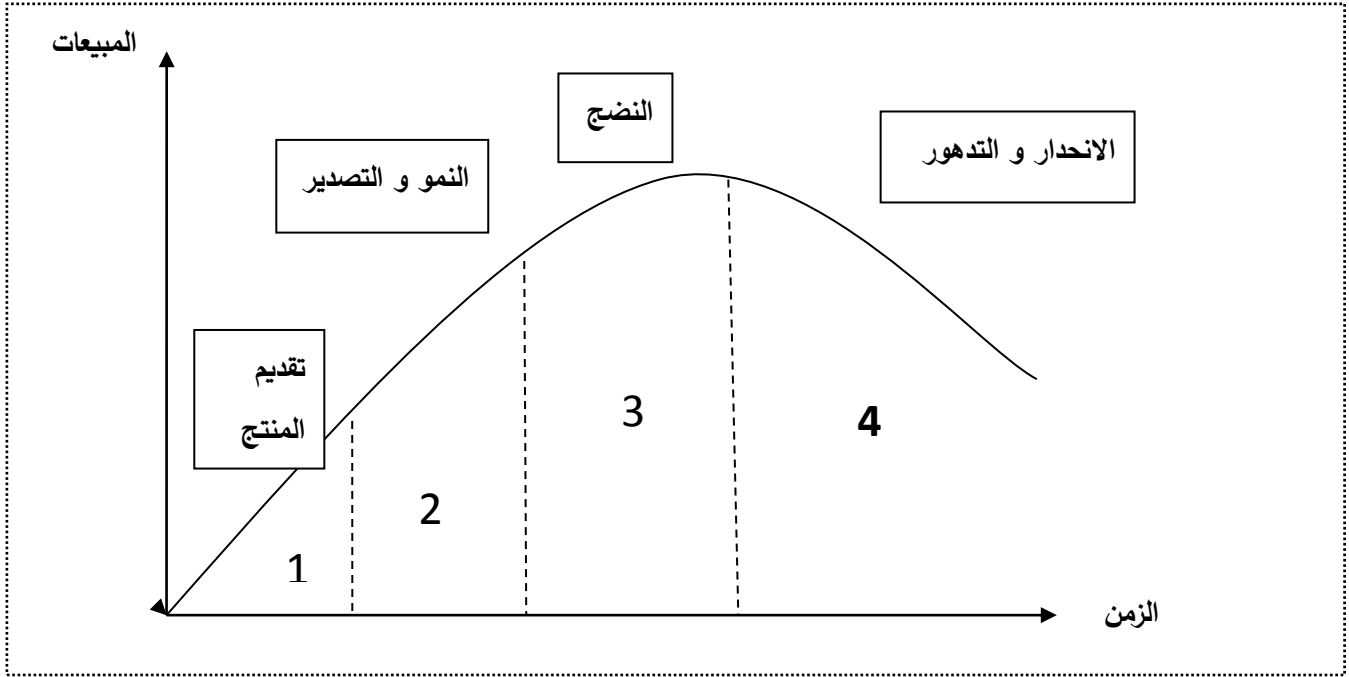
3. مرحلة النضج: خلال هذه المرحلة يشهد المنتج نمو سريع وذلك بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء، كما أن المنافسة تبدأ في الظهور خلال هذه المرحلة، كما أن الطلب في الدولة الأم يصبح أكثر حساسية لعامل الثمن أو الأسعار. وفي مرحلة تالية يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في الدولة الأم وذلك لأسباب عديدة من بينها ظهور منافسين جدد بالداخل، ولهذا وبالتعبية فإن الشركة ستجد أنه من الضروري بل من المريح التحرك للإستثمار في الخارج، وخلال هذه المرحلة تقوم الشركة المبتكرة بالإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج. والسبب الرئيسي في قيام الشركة بالإستثمار في الخارج هو حماية سوقها الذي خلقتة خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة للإستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، كما قد تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة، مما يخفض من الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالإستثمار المباشر بدلاً من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات، كل تلك العوامل تمثل قوى دافعة للشركة على القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر.²

4. مرحلة الانحدار والتدهور: في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفاً استراتيجياً للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهماً للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولائهم للسعة بحثاً عن سلعة جديدة مماثلة، وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها ... الخ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزوا بها الأسواق وهو ما يطلق عليه " الإستراتيجية الهجومية". و الشكل الموالي يوضح دورة حياة المنتج ومراحل تطورها.

¹ - كرامة مروة، مرجع سابق، ص 46.

² . عبد السلام رضا، مرجع سابق، ص 50.

شكل رقم (02-01): دورة حياة المنتج الدولي



المصدر : من اعداد الطالب

رابعاً: النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي

تعد النظرية الانتقائية " لجون دنينج " نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الملكية والموقع والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، لأن الشركات متعددة الجنسيات تفضل الدول التي توفر لها أفضل الحوافز والتسهيلات الإدارية مما يمكنها من تعظيم قدراتها التنافسية.

ولقد افترض " دنينج " أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في استثمار

مباشر، وتتمثل هذه الشروط في: ¹

- مزايا الملكية: أو المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف، وتتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولاً غير منظورة مثل التسويق، التمويل بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج.
- مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: يمكن للشركة المستثمرة أن تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر، وبحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير. وتقوم الشركة المستثمرة للاستخدام

¹ . بن ياني مراد ، مرجع سابق، ص74- 75.

الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التغلب على عدم تيقن المشتري.

- **مزايا الموقع:** أو المزايا المكانية للدولة المضيفة والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم مثل اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي.

خامسا: نظرية الميزة النسبية

حاولت المدرسة اليابانية أن توسع التحليل إلى ما بعد التحليل الوحدوي لهيكل كل من الشركات والسوق، من خلال تحليل عدد من الفروض الاقتصادية الكلية. ومن رواد هذه المدرسة نجد " كوجيما وأوزوا"، فلقد طوروا نموذج يجمع بين الأدوات الجزئية، مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة كالتميز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة. وتؤكد هذه النظرية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، ومع الاستبدال الجزئي للسوق يجب زيادة التدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

فنظرية الميزة النسبية تدمج بين النظريات التجارية ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبهذا برهن "كوجيما" على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل عن التجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، نتيجة لحزمة المهارات التي يتم نقلها إلى الدول المضيفة.¹

سادسا: نظرية عدم التوازن للاستثمار الأجنبي المباشر

قدم كل من "مون ورويل" سنة 1993 نموذجا جديدا يحتفظ بالافتراض الأساسي وهو أن الشركات المتعددة الجنسيات لديها ميزات راجعة للملكية مثل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية. ولكن النظرية الجديدة قامت بإضافة عوامل سلبية راجعة أيضا للملكية، فعندما لا تستطيع الشركة تعويض الخسائر التي قد يكون مرجعها صعوبة الوصول للمواد الخام أو تكاليف العمال الماهرين في الدولة الأم، فإن البحث عن التوازن يمثل قوة دافعة للشركة للتحرك لتعويض تلك الخسائر من خلال الاستثمار في دولة أجنبية.

وفقا لهذا النموذج فإن المفهوم التقليدي لمميزات الملكية يمكن إعادة صياغته، بكونه لا يوجد توازن بين العوامل المملوكة للشركة، فالفائض في أحد العوامل مثلا يعني بالمقابل عجز نسبي في عامل آخر. وأوضح كلمن "مون ورويل" أن نموذج عدم التوازن هذا يساعد أيضا على شرح الحالات المعاصرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية نحو الدول المتقدمة مثل الاستثمارات الصينية في أمريكا وبريطانيا، فوفقا لرأيهم أن النظريات القائمة تجد صعوبة في تفسير هذا النوع من الاستثمار، نظرا لكونه من الصعب غالبا تحديد ماهية

¹ . بيوض محمد العيد، تقسيم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011 ص 28.

المميزات الراجعة للملكية والتي يمكن لشركات الدول النامية أن تنقلها للدول المتقدمة، فعدم التوازن والرغبة في خلق حالة من التوازن يمكنها التعامل بكل يسر مع تحرك النشاط من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وتسمح هذه النظرية للشركات متعددة الجنسيات بأن تكون أكثر فعالية في استغلالها للموارد العالمية. على الرغم من أن هذا المنهج الجديد يبرز عامل آخر وهو عدم التميز كإضافة لنظرية الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها لا تعد كافية لأن تكون نظرية شاملة حيث لم تتعرض مثلاً لشرح أثر العوامل الأخرى والتي لا تتعلق بالمميزات.¹

¹ . عبد السلام رضا ، مرجع سابق، ص59.60.

المبحث الثالث

محددات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر.

لقد بذلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل الاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات و امتيازات عديدة منها حوافز مالية, تخفيض معدلات الفائدة و تقديم مساعدات , وحوافز جبائية كالاغفاء من الضريبة او تخفيض الوعاء الضريبي , ورغم هذا بقيت الدول النامية هي المستقطب الرئيسي للاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة تفوق 70% , اما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية , وهذا مايدعونا للبحث عن محددات التي يختار على اساسها المستثمر الاجنبي البلد المضيف.

المطلب الأول

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

وتجدر الإشارة الى ان هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة والتي نتناول أهمها فيما يلي:

1. **معدل العائد على الاستثمار:** يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار، عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.
2. **سعر الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة، حيث يميل إلى التدفق باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعاً. لقد أوضحت إحدى الدراسات عام 1999 حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد جب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلاً من إدخالها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية.¹
3. **تكاليف الإنتاج:** يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج.

¹ فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (الواقع والتحديات)، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 12.13

4. **التسويق:** تمتلك الشركات متعددة الجنسيات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز وتنويع منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وكفاءة تسويقية عالية.
5. **التكنولوجيا:** يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدراتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير، حيث تتحكم شركات الدول الصناعية المتقدمة في التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة، والتي تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.¹

المطلب الثاني

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدول المضيفة

من أهم المحددات التي تؤثر في اختيار مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة ما يلي:

أولاً: المحددات السياسية

تلعب المحددات السياسية دوراً لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، ويأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي، ذلك أن الاستقرار السياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه ذلك على استقرار للاستثمارات الأجنبية واحتمالات نموها، وعلى العكس فإن عدم الاستقرار سوف ينعكس على الاستثمارات الأجنبية سلبياً.

كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية، طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها، كذلك الإستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية.

كذلك فالنظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية توفر قدراً من الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي، وتتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق، والالتزام بنصوص الدستور والقانون، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان مما يشجعه ذلك على استثمار أمواله في تلك الدولة.²

¹ عبد الكريم كاكي ، مرجع سابق ، ص.65.

² . مبروك نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية- مصر، 2006. ص91-90.

ثانياً: المحددات الاقتصادية

تحتل المحددات الاقتصادية أهمية كبيرة في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي عرض لأهم المحددات الاقتصادية التي تقوم بدور مؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- **القوة التنافسية للاقتصاد القومي:** تتمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد القومي.¹

ب- **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:** يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلال في الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيدا عن فرض القيود.²

ت- **قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه:** تتفاوت اقتصاديات الدول في قوتها واحتمالات تقدمها، فالاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات القوية، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة، ويمكن التعرف على قوة الاقتصاد القومي لأي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها:³

1. **معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي:** تعكس زيادة هذا الناتج قدرة الاقتصاد القومي لأي دولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. **معدل تغطية الصادرات للواردات:** إن ارتفاع هذا المعدل يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة، وبذلك فإن اتجاه هذا المعدل نحو الارتفاع ذو أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. **معدل نمو الاستهلاك:** إن انخفاض معدل نمو الاستهلاك وخاصة الاستهلاك الجاري الحكومي والأسري في أي دولة يعكس مدى التحسن في قدرة الدولة على إدارة اقتصادها القومي (من خلال ضبط الإنفاق

1. فريد أحمد قبلان، مرجع سابق، ص25.

2. مبروك نزيه عبد المقصود، مرجع سابق، ص88.

3. فريد أحمد قبلان، مرجع سابق، ص28.

وتوجيهه نحو الأولويات الاقتصادية المختلفة) وينعكس انخفاض ذلك المعدل إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ث- **معدلات التضخم:** من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما ارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وقد أوضحت إحدى الدراسات سنة 1985 لـ 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر.¹

ج- **الحوافز المالية والتمويلية:** تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا محدودا في جذب الاستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافر لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، وتتمثل هذه الحوافر في:

- **الحوافز المالية:** وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

- **الحوافز التمويلية:** تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

- **الحوافز الأخرى:** تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تزويد

¹ . عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2001.ص53.

- المستثمر بمعلومات عن السوق، توفير المواد الخام، وتساهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع.¹

ثالثا: المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية

تمارس السياسات الاقتصادية دورا كبيرا في التأثير على قرارات الاستثمار الخاص في حالة الدول النامية، إلا أن درجة تأثيرها تتفاوت من دولة لأخرى، فكلما كانت تلك السياسات تتميز بالمرونة والاستقرار وتتواءم مع التغيرات والتحويلات الاقتصادية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي المقابل فإن تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على استثمار الشركات الأجنبية والمتعلقة بالأجور والأسعار وسعر الصرف ومعدل الفائدة ومعدل الضريبة، فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية وأرصدة ميزانية مستقرة هذا ما يجعلها من الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية.

رابعا: المحددات القانونية والتنظيمية

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفردية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

تؤثر أيضا البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تعشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة أدى

¹ . أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2005، ص40.39.

ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار.¹

¹ . أميرة حسن الله محمد، مرجع السابق، ص37.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا للإستثمار الأجنبي المباشر، يتضح لنا أنه قد أعطيت له أهمية كبيرة من طرف الدول المضيفة له، ذلك كونه مصدر من مصادر التمويل الدولي بديل عن المديونية. حيث يسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، والإستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية، ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الإستثمارات في مشروع معين في البلد المضيف، بشكل يعكس سيطرة المستثمر الأجنبي بدرجة معينة على إدارة تلك الإستثمارات، كما يترتب على هذا النوع من الإستثمارات نقل الموارد المالية والاقتصادية والخبرات الفنية والتكنولوجيا المتطورة إلى البلد المضيف، الأمر الذي جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

ولقد لقي الإستثمار الأجنبي المباشر اهتماما واضحا من طرف المدارس الاقتصادية، حيث تعددت المحاولات النظرية الهادفة لتفسير حركته بين الدول، وذلك باعتباره أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكبرى، وأساس التنمية الاقتصادية للدول المضيفة التي أغلبها عانت ولازالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثمارها.

أما انتقال الإستثمار الأجنبي المباشر فيكون بكثرة إلى الدول المضيفة ذات المناخ الإستثماري الملائم، كما أن الطلب عليه يتحدد بمجموعة من العوامل سواء المتعلقة بالدولة الأم أو بالدولة المضيفة كتوفر الإستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية، ولهذا كان لزاما على الدول النامية التي تريد اللحاق بالدول المتقدمة أن تعمل جاهدة على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة المناخ الملائم من كل النواحي، ومحاولة التقليل من حدة المخاطر والمعوقات التي تحول دون مجيئه.

الفصل الثالث:

واقع سعر الصرف و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد :

لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال بتبني عدة سياسات للخروج من الأزمات التي عرفتتها في مختلف لمجالات وذلك من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية وإيجاد مكان لها بين الدول المتقدمة حيث خاضت عدة أنواع من التسيير وتطبيق عدة سياسات بداية بالنظام الاشتراكي ثم الإصلاحات التي قامت بها للتحويل إلى اقتصاد السوق والانضمام إلى مختف المنظمات العالمية الفاعلة، فتمثلت هذه الإصلاحات في إلغاء القيود وتحسين المنظومة المالية المصرفية، وتوفير مناخ مناسب للاستثمارات لجميع أنواعها خاصة الأجنبية لأنها ذو أهمية كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية ، وتحقيق التنمية الشاملة وذلك بوضع تشريعات وقوانين التي تضمن استقطاب الاستثمارات وتقديم الضمانات اللازمة لكسب ثقة المستثمرين وسنتناول في هذا الفصل واقع سعر الصرف والاستثمار الأجنبي من خلال تبيان الإصلاحات التي قامت بها من أجل تطوير الاستثمار وواقع سعر الصرف. أما في المبحث الثاني فتم التعرض لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أما في المبحث الثالث تم التعرض إلى واقع البيئة الدولية بالنسبة للجزائر وذلك من خلال حجم وتدفقات الاستثمارات الواردة إلى الجزائر.

وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال تقسيم الفصل الى عدة مباحث :

- **المبحث الأول:** الإصلاحات الاقتصادية وواقع سعر الصرف في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** تحليل المحيط الدولي بالنسبة للجزائر.

المبحث الأول

الإصلاحات الاقتصادية وواقع سعر الصرف في الجزائر

لقد وضعت الجزائر استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي بهدف إلى تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير، ولقد بدأت السلطات منذ بداية التسعينات تطبيق هذه الإصلاحات المنبثقة من سلسلة الاتفاقات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي، والمتضمنة ضرورة خوصصة المؤسسات وتحرير التجارة وسعر الصرف وتحرير الأسعار، وذلك من أجل التأقلم الاقتصاد الوطني مع التحولات الاقتصادية العالمية ومن تم الانتقال إلى اقتصاد السوق، وكذلك من أجل تحقيق الظروف الملائمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول

الإجراءات الاقتصادية المتخذة لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الجهود المبذولة لتحرير الاقتصاد وتدعيم ميكانيزمات اقتصاد السوق ومسار التنافس بدأت تنمي ذهنية جديدة وثقافة اقتصادية، تعتمد في جوهرها على النهوض بالمؤسسات وفق ديناميكية ناجحة حيث بدأت الجزائر بوضع استراتيجية تهدف إلى إحداث استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وتنشيط حركة النمو بمعدل أعلى. لأنّ التقدم الاقتصادي مرتبط بهذا الهدف ومرتبب أيضا بمستوى الفائض الناتج عن هذه الزيادة من أجل تحسين درجة إشباع الحاجات الاجتماعية إلى الاستهلاك وإلى التنمية. وهذا بإحداث قطيعة مع أساليب التسيير السابقة والدخول ضمن مسار إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، وهكذا فإنّ الإصلاحات التي تمت في الاقتصاد الوطني هدف إلى تنظيم الاقتصاد من أجل الدخول إلى اقتصاد السوق، وتعلق الأمر هنا بالإصلاح البنكي، إصلاح السياسة النقدية، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار و الغاء الدعم عنها، إصلاحات الصرف الاجنبي، الخوصصة و إصلاح القطاع العام، وهذا ما نحاول التطرق له فيما يلي:

• أولا: الإصلاح البنكي

ونظرا لحساسية هذا العامل في أهميته البالغة في عملية الاستثمار والنمو الاقتصادي، فرض على الدولة الجزائرية الشروع في إصلاح المؤسسة التي تحكمه سواء تعلق الأمر بالبنوك أو بشركات التأمين بغرض جعلها ملائمة لمقتضيات المرحلة، و ما يتطلب بناء مؤسسات مالية جديدة تسمح بتوفير احتياطات الصرف والقروض وتوجيهها نحو الاستثمار، وهذا ما قامت به الجزائر بإنشاء مجلس النقد القرض الذي صار أعلى هيئة مالية، حيث تمثل مجلس الإدارة وقد خولت له مهام عدة نذكر منها:

- ✓ الصلاحيات الواسعة لإدارة البنك المركزي.
- ✓ تحديد شروط توظيف الأموال الخاصة لفائدة البنك المركزي.
- ✓ احداث لجان استشارية من أعضائه.

ولكونه سلطة نقدية من حقه إصدار أنظمة مصرفية تتعلق ب :

- ✓ إصدار النقد, غرف المقاصة, مراقبة الصرف وتنظيم سوقه .
- ✓ النظم والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية...الخ¹.

وبالإضافة إلى إنشاء مجلس النقد تم إنشاء بورصة القيم المنقول, كما فتحت المجال أمام الخواص حيث تم إنشاء بنوك خاصة منها بنك الخليفة, وبنك البركة وبنك التجاري الصناعي... إلخ .

• ثانيا :إصلاح السياسة النقدية :

قبل عملية الإصلاح النقدي كان عجز الميزانية الكبير يتم عن طريق الإصدار النقدي من البنوك مما أدى بالتالي إلى رفع معدل التضخم وعدم توازن الحساب الجاري مع وجود اختلالات تتعلق بتدفق الائتمان والاستثمار, وبالتالي تشجيع هروب رأس المال . وفي هذا السياق يمكن القول أنه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة وضعف الوساطة من جهة أخرى.

وكجزء من الترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي تم تطبيق إصلاحات واسعة في كل سياستي سعر الفائدة ومنح الائتمان, مما أدى إلى دعم السياسة المالية مع التحكم في التوسع النقدي داخل الاقتصاد, وذلك بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية M2 وحي أن هذه الأخيرة تربط مباشرة بالتغير في الممتلكات الخارجية والداخلية الصافية فإنه يمكن الإشارة أن التخطيط بمفهوم صندوق النقد الدولي يشير إلى الحد من التوسع في القروض الداخلية².

يتمثل دور السياسة النقدية في تكييف عرض النقود والطلب عليها هدف منع الاضطرابات التي تؤثر على الانتاج الحقيقي, كما هدف إلى تحقيق الاستقرار في معدل التضخم عند مستويات دنيا دون أن تغفل عن نمو متباطئ في الكتلة النقدية مع ضبط صارم للسيولة المحلية.

يكون ذلك عن طريق عدة وسائل أهمها لجوء البنك المركزي إلى المزيد في إعادة تمويل البنوك وكذا في توفير أدنات الخزينة بالإضافة إلى إلغاء القيود على هوامش سعر الفائدة والتي هدف إلى توفير المناخ المناسب كي

¹- ناصري نفيسة, أثر سعر الصرف على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية-دراسة حالة الجزائر-,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص مالية دولية, جامعة أبي بكر بالفايد,تلمسان,2011,ص 118.

²-بن ياني مراد,مرجع سابق,ص103.

تتجدد آليات السوق بالنسبة لسعر الفائدة. لهذا عملت الجزائر منذ استقلالها على تحسين وتطوير سياستها النقدية وخاصة فترة تحولها إلى اقتصاد السوق من خلال تبنيها عدة إصلاحات هيكلية على اقتصادها.¹

• ثالثا: تحرير التجارة الخارجية

لقد قامت الحكومة الجزائرية بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء كثير من العوائق غير التعريفية مع ارتفاع الجمارك على كثير من الواردات، وبرنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ بشكل تدريجي حيث جسده أولا قانون 88-29 الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج .

وقد تدعم اتجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990، الذي يسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد. حيث أقر البنك الجزائري لكل شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالإستيراد في كل السلع دون إنفاق أو تصريح مسبق، ماعدا القيام بتوطين ولكن في سنة 1992 ونتيجة للاختلالات المالية قامت السلطات العملة لدى بنك وسيط معتمد .العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي وتقليص حجم الواردات، كما وضعت قواعد صارمة على التمويل، بحيث المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100000 دولار تخضع لموافقة اللجنة الخاصة، كما أصدرت السلطات تعليمات تحرم الواردات التي ليست لها أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي، ودائما في اتجاه تحرير التجارة الخارجية. تم في سنة 1994 إلغاء نظام المراقبة الثقيل،و إلغاء نظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة المنشأ سنة 1992 ،وهذا لاستيراد المنتجات المسموح بها .

وتم تعديل هيكل التعريفية الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996 ،ثم بعد ذلك إلى 45% سنة 1997 ،ونتيجة هذه الإصلاحات (تحرير التجارة) ارتفعت الواردات بفضل التخفيض من التعريفات الجمركية ومحاولة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة(OMC)².

• رابعا: تحرير الأسعار وإلغاء الدعم عنها

يهدف تحرير الأسعار إلى تقليص الدعم الذي تقدمه الحكومة ، حيث أعيد النظر في نظام الأسعار بمقتضى القانون 89-12 الصادر في جويلية 1989، أين قسمت الأسعار إلى قسمين : الأسعار المقننة والأسعار الحرة. يمتد تطبيق حرية الأسعار إلى جميع المنتجات التي لم ينص أي قانون عن تحديدها وهي تطبق على المنتجات التي لا تتميز بالخصوصية الأساسية للاقتصاد والعائلات، هدف تمكين ميكانزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات التي من أجلها يقدم نظام العرض والطلب نتائج إيجابية لصالح الاستثمار والإنتاج والطلب إضافة قياس كثافة المنافسة التي تمثل بعد ذلك مؤشر ممتاز للوضع الحقيقية للسوق.

¹ - ناصري نغيسة،مرجع سابق،ص120.

² - ا.د بطاهر علي -سياسات التحرير واصلاح الاقتصاد الجزائري -جامعة الشلف -مجلة اقتصاديات شمال افريقيا 2008،العدد الاول، ص 195.197.

لقد أعطى برنامج التعديل الهيكلي أهمية كبرى لنظام تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في ميكانزمات السوق لأنّ تدخلها يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية , أي الأسعار التي تعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج , كما أنّ تدخل الدول يكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخل الوطني.

وخلاصة القول أنه يجب إرجاع الأمور إلى حقيقتها (التكاليف الحقيقية وهامش الربح الحقيقي) مع إرجاع للسوق مكانته في تحديد الأسعار الحقيقية ومن ثمّ رفع الدعم عن الأسعار.¹

وفي سياق مواصلة إصلاح نظام الأسعار صدر في جانفي 1995 الأمر 95-06 الذي يهدف إلى تحرير الأسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد لمنافسة وفي نهاية 1997 تم إلغاء الدعم على المنتجات الغذائية الطاقوية, فأدى ذلك إلى ارتفاع هذه الأسعار بمعدل 100 % وهذا ما نجم تحرير الأسعار ورفع الدعم عن معظم السلع فارتفعت أسعار المنتجات الغذائية والبتروولية التي كانت مدعمة حوالي 100 % خلال سنة 94-95 و 60 % خلال 95-96 وفي نهاية 97 تم إلغاء كل الدعم لتتماشى مع الأسعار العالمية.²

وكان لا بد أن يكون لإجراءات ارتفاع الأسعار العالمية أثر على الفئات الاجتماعية المتخلفة وخصوصا ذات الدخل الضعيف لذلك لجأت الحكومة إلى إحداث نظام التعويضات للحماية الاجتماعية سنة 1992 وبعده صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة سنة 1993 ويتلقى موارده من تخصيصات ميزانية الدولة .

والجدول الموالي يبين المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال الفترة 1993-1991 كما يلي:

جدول رقم (1-3): المبالغ المخصصة لدعم الأسعار - 1 لوحدّة مليار دج-

السنوات	1991	1992	1993
المبالغ المخصصة لدعم السلع الاستهلاكية	17.65	29.5	22.7

المصدر: بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012، ص106.

¹ - ناصري نفيسة، نفس المرجع، ص114.

² - ا.د بطاهر علي، مرجع سابق، ص198.

• خامسا :إصلاحات الصرف الأجنبي

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ 1986 تعديلات تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية .

حيث أدى السعر المرتفع الغير الحقيقي للدينار الجزائري لعجز الحساب الجاري الخارجي للدولة ولقد ساعد ذلك على ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية. ومنذ بداية إصلاح سوق الصرف بدأ في تخفيض القيمة الخارجية للدينار. فكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتخفيض 25% من الفجوة الموجود بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. أما في الواقع مكان التخفيض للعملة كان أقل مما هو مرغوب حيث أصبح دولار يعادل 5.21 , أما العمليات القابلة للتحويل فقد أجلت بسبب ضعف احتياطات انطلاقا من سبتمبر 1991 الصرف آنذاك. وفي سنة 1994 وخلال السنة من بداية استعمال برنامج التعديل الهيكلي تم حدوث انخفاض الأول في أبريل 1994 وتقدر قيمته ب 50% من قيمة الدينار بالنسبة للدولار الذي انتقل من 24 دينار إلى 35 دينار في أبريل 1994 ثم حدث تخفيض ثاني في سبتمبر 1994 ,وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 9.42 دج .

حيث كانت 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد خلال تلك السنة. وانبعث سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف وجرى بعض التخفيض الاسمي حتى منتصف عام 1996. أين يتم إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها¹ .

إن عملية تحويل الدينار ساعدت على ترقية محيط ملائم للاستثمار الأجنبي في جو مستقر لسعر الصرف فعلي حقيقي، بالإضافة إلى حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم إلى الخارج ويمكن توضيح أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار في الجدول التالي:

جدول رقم (2-3) : أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

السنوات	-	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف/الدولار	-	8.95	18.4	21.8	23.3	35.0	47.6	54.7	57.7	58.4	66.5
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر الصرف/الدولار	75.2	77.2	79.	77.3	74.5	73.3	72.6	69.3	64.5	72.6	70.8

1. المصدر: www.unctad.org

¹- بن ياني مراد، مرجع سابق، ص 107.

• سادسا: الخصوصية وإصلاح القطاع العام

إن بداية إصلاح القطاع العام كانت بإصدار القانون رقم 88-01 الذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الاستقلالية القانونية والمالية ووفر لها قدر كبير من الحرية تهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرار إلغاء الوصاية الوزارية، تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، حرية تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها وإمكانية القيام بالاستثمار دون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط. وفي نفس الإطار جاء قانون 88-02 ليسهل عملية انتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التسيير المركزي البيروقراطي. وتم تطهير العديد من المؤسسات ماليا في بداية 1991 لتكييفها مع معطيات اقتصاد السوق حيث مسحت ديونها وتحولت إلى التزامات على عاتق الدولة اتجاه البنوك التجارية. ولكن هذه الإجراءات واجهت صعوبات عديدة:

- ✓ إستمرار تراكم خسائر المؤسسات لأنه لم تكن لها السلطة الكافية في تحديد أسعار منتوجاتها وكانت كل مرة تلجأ للبنوك التجارية لتغطية عجزها.
- ✓ إن إعادة الهيكلة لم تأخذ بعين الإعتبار الحجم الفيزيائي للمؤسسات¹.

وطبق أول برنامج للخصوصية بمساندة من البنك الدولي في أفريل، 1996 وركز أساسا على المؤسسات العامة البالغ عددها 1300 مؤسسة ومن بين 274 مؤسسة عامة جرت خصصت أو تصفية 177 مؤسسة نهاية سنة 1996.

وبعد بداية بطيئة نسبيا لعملة الخصوصية كلفت الشركات القابضة الإقليمية الخمسة بتنفيذ عمليات تحويل الشركات إلى القطاع الخاص، وبحلول سنة 1998 صفت 827 مؤسسة عامة وقد نتج عن هذه التصفيات الاستغناء عن عدد كبير من العمال.

إضافة إلى هذه المبادرات نحو الخصوصية أنشأت مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص (وكالة الاستثمار الوطني 94) هدفها مساعدة المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي على تخطي العقاب البيروقراطية والحصول على إعفاءات ضريبية. ولكن رغم الجهود المبذولة تبقى سيرورة الخصوصية بطيئة لان الطلب الداخلي ضعيف حيث لم يتم تنشيطه من طرف البنوك والطلب الخارجي².

¹- بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع- تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 134.133.

²- بن ياني مراد، مرجع سابق، ص 109.

المطلب الثاني

سعر الصرف في الجزائر

بعد التحول من النظام السابق والتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق استوجب على الجزائر القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في النظام المصرفي وسياسة سعر الصرف. حيث عرفت أنظمة تسعير الدينار والصرف عدة تغييرات يمكن تلخيصها عبر المراحل التالية :

أولاً: تسعير الدينار الجزائري

لقد مر الاقتصاد الجزائري بتطبيق عدة أنظمة لسعر الصرف بداية من سعر الصرف الثابت ثم الربط بسلة من العملات ثم الوصول الى تعويم سعر الصرف.

✓ المرحلة الاولى 1964-1973 :

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة او على الاقل حتى سنة 1971 مسيراً باتفاقيات بروتن وودز حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزماً بالتصريح عن تكافؤ عملته الى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب.

حددت الجزائر سعر الصرف الدينار الجزائري بما يعادل 0.18 غرام من الذهب اي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي, خلال الفترة 1964 تاريخ انشاء العملة الوطنية 1969 وخلال فترة ضعف الفرنك الفرنسي .

شرعت الجزائر, خلال هذه الفترة التي تميز بضعف الفرنك الفرنسي, في تطبيق برنامجها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار اسعار الصرف ويمكن القول بان تطبيق المخطط الثلاثي كان من الاسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض, على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي :

- الدينار جزائري واحد = 25.1 فرنك فرنسي او 1 فرنك فرنسي = 88.0 دينار جزائري

لقد ادى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة الى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف تسديد العملات وهو ما ترتب عنه اعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في اطار المخطط الاول 1970-1973.

امام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن اسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقيات بروتن وودز وعن تعميم اسعار الصرف المعمومة تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 و قد سعى هذا النظام الجديد للتسعير الى تحقيق هدف مزدوج :

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الاولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وانها مؤسسات ناشئة.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبؤاتها على المدى الطويل دون ان تتعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري¹.

✓ المرحلة الثانية: 1987-1974

وفي هذه المرحلة تم تحديد قيمة الدينار الجزائري على اساس سلة مكونة من 14 عملة من ضمنها الدولار الامريكي وكان الهدف من هذا النظام هو استقرار الدينار عن اي عملة من العملات القوية او منطقة من المناطق النقدية .حيث منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محدد على اساس وزنها في التسديدات الخارجية وعلى هذا الاساس يتم حساب سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري

1. حساب التغيرات للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار .

2. حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي أي مجموع التغيرات النسبية مرجحة بالعامل ai حيث يمثل هذا العامل وزن كل عملة في السلة.

وفي سنة 1987 ادخل خلال هذه الفترة تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري بالطرق السابقة فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على اساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة 1974 ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.²

✓ المرحلة الثالثة: 1994-1987 :

ان الانخفاض المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 ادى الى دخول الجزائر في ازمة حادة في الاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد على قطاع المحروقات بصفة كبيرة وفي هذه المرحلة اخذت الجزائر على عاتقها بعض الاصلاحات والتي منها مايلي :

- الغاء اعانات الاستهلاك واتباع سياسة نقدية محكمة .
- الحد من التمويل المؤسسات العمومية من الخزينة .
- تقليص النفقات العامة .

- محمود حميدات، مرجع سابق، ص 156.154.¹

² - بن ياني مراد، مرجع سابق، ص 111.110.

- البدء في تحرير معظم الأسعار .
- قانون النقد والقرض سنة 1990 والذي نص على مبادئ الرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك الجزائر واسندت مهمة مراقبة الصرف وتنظيم سوقه الى مجلس النقد والقرض .
- اصلاح القطاع البنكي وذلك بانشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة استجيب بشكل افضل للاحتياجات الخاصة لبعض القطاعات .
- تسوية سعر الصرف : حيث يعتبر سعر الصرف من أهم المعايير الأساسية لإصلاح التجارة الخارجية حيث ركزت الجزائر إهتماماتها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الإستيراد في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص ومن أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية مايلي :
- الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية ومنها إلغاء كل أشكال منع التصدير للمواد باستثناء تلك المواد لها التي قيمة تاريخية وأثرية وإلغاء قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد التي حددتها في سنة 1994.
- الإجراءات الخاصة بنظام الصرف و ذلك بوضع سياسة من شأنها من ضمان المنافسة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري حيث تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار لما وفقا يلي:
- الانزلاق التدريجي :
- هو إجراء يهدف إلى خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية مراقبة، تم العمل بها طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية 1991 كنتيجة للوضع الذي آل إليه الاقتصاد، ويعود السبب(الانزلاق)الى :
- زيادة خدمة الدين.
- ضعف إحتياجات الصرف المتاحة.
- التخفيض الصريح :

وطبقت هذه النظرية بعد ان اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار 22% بالنسبة للدولار وهذا ليصل الى 22.5 دينار للدولار الواحد

ولقد تميز سعر الصرف الدين بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 ولكن ابرام اتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، اجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10 % وكان هذا القرار كتمهيد لقرار

التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر الصرف الدينار 36 دج /دولار.¹

ثانيا: الرقابة وسوق الصرف في الجزائر

1- الرقابة على الصرف في الجزائر :

تعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبطة طبعا للمصالح الوطنية وذلك بالسهل على عمليات التنازل والحياسة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج وعليه فإن إجراءات الرقابة على الصرف هي العمل على تقليص الفارق الكبير الذي قد سجل بين الحاجة إلى الاستيراد والموارد التي تسمح بالدفع, تخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين البلد المعني وبقية العالم وتشمل الرقابة على الصرف مختلف المجالات (التجارة الخارجية والمدفوعات حركة رؤوس الأموال) كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية والنقدية, الاحتياطات من العملات الأجنبية, القروض المحصل عليها من الهيئات الدولية.²

- إن الرقابة على الصرف من صلاحيات البنك المركزي لكن في الجزائر لم يقوم بها البنك إلا في العشرية الأخيرة بعد ذلك صدر قانون النقد والقروض رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 الذي نص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف كجزء من الهدف العام من هذا القانون والذي يتمثل في إعادة تنظيم النظام النقدي ونظام القرض للاقتصاد .
- أن البنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض أصبح يعرف ببنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي التام بحيث لأخضع للمحاسبة العامة ولا لمراقبة مجلس المحاسبة وذلك من أجل تجسيد سياسة نقدية ومالية جديدة ينبع بنك الجزائر القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية بحيث يعتبر مؤطرا في علاقاته مع الغير وتتمثل مهامه في إطار قانون 90-10 كما يلي

- ❖ مراقبة وتنظيم الصرف
- ❖ تسيير المديونية الخارجية .
- ❖ تنظيم التداول النقدي .

¹ - ناصري نفيسة، نفس المرجع، ص 127.128.

- محمود حميدات، مرجع سابق، ص 171.²

كما حدد هذا القانون صلاحية مجلس النقد والقرض في مجموعة من النقاط أهمها مراقبة الصرف وتنظيم سوقها بالإضافة إلى رقابة لاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية إلى جانب لجنة الاقتراض مقرها في البنك المركزي ومهمتها مراقبة قروض الخارجية خاصة تلك التي تفوق المليونين دولار.¹

2- سوق الصرف الموازي :

إن سوق الصرف الموازي أو غير الرسمي أو السوق السوداء هو سوق ينشأ عند عجز القطاع الرسمي -البنك المركزي- عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة مما يدفع لمن يرغب في الحصول على العملة بشرائها بأعلى سعر ممكن.

وشاع انتشارها مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري في بداية الثمانينات, وكانت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى ومع أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان متكفلا به غير أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب على السوق الأجنبية وتطور نظرة الهجرة إلى الغرب, جعل الطلب على الصرف يتزايد بشكل كبير بحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل لم يسبق له مثيل حيث بدأ سعر الصرف في السوق السوداء يرتفع تدريجيا بحكم تزايد الطلب وأصبح العمال المهاجرين يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك حيث يتسلم المشتري المهاجرين هناك ليشتري بها الأشياء المفقودة في الجزائر. وأمام التزايد المستمر للطلب في السوق السوداء تلاشت تحويلات العمال المهاجرين عن طريق السوق الرسمية وأصبحت تحول إما إلى الدينار عن طريق هذه 2 السوق أو تحول إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر وفق الأسعار السائدة².

وفي الأخير نقول أن هناك علاقة طردية ما بين سوق الصرف الموازي وبين برنامج الرقابة على الصرف, فكلما زادت الرقابة على الصرف صرامة, زاد حجم السوق الموازي والعكس. والجدول الموالي يبين تطور سعر الصرف الموازي مقارنة مع سعر الصرف الرسمي من 1970-1996.

- بن ياني مراد, مرجع سابق, ص 114.¹

²-سي محمد فايزة, اختلال سعر الصرف الحقيقي-فعالية سعر الصرف الحقيقي-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974.2012), رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص-اقتصاد قياس بنكي و مالي, جامعة ابي بكر بالفايد, تلمسان, 2015, ص 101.

جدول: رقم(3-3) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر

السنة	70	74	78	80	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	96	96
السعر الرسمي	1.0	1.1	1.3	0.62	0.61	0.0	0.0	1.2	1.5	1.8	3.75	4.36	4.20	10.5	11	11.05
السعر الموازي	1.0	1.4	1.5	2.0	3.0	4.0	4.0	5.0	6.0	6.8	7.0	9.5	10.0	12.5	13	14.2

المصدر: بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012، ص116.

حيث أن الجدول المبين أعلاه يوضح أنه بعد 1974 ظهر السوق الموازي في الجزائر وهذا نتيجة الطلب المتزايد على العملة الصعبة، وكما يظهر من الشكل فإن أكبر التغيرات سجلت ما بين الفترة 1986 و1992، ويمكن تفسير سبب الارتفاع في سنة 1986 إلى الأزمة البترولية التي خففت مستوى الإيرادات من الصادرات إلى 3.56% ما بين 1985 و1986. لقد عرف سعر الصرف الموازي انخفاض تدريجيا ابتداء من 1994 نسبة تخفيض العملة ب 40% ولا يرجع هذا التراجع إلى تخفيض العملة فحسب بل إلى إتباع البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندة لتمويل التجارة الخارجية، الشيء الذي أنقص من الطلب على العملة الصعبة زيادة على ذلك فإن ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية قلل أيضا من الطلب على العملة الصعبة، إذ أننا نلاحظ أنه في سنة 2000 استقر سعر الصرف الموازي في حدود 1 ف فرنسي = 12 دينار جزائري تقريبا.

وكما قلنا في السابق أن سعر الصرف الموازي شأنه شأن الصرف الرسمي يتحدد بعامل العرض والطلب .

ومن الآثار التي تنتج جراء وجود سعر صرف موازي ما يلي :

- ✓ الآثار التضخمية
- ✓ تشويه الموارد تخصيص.
- ✓ الرشوة البيروقراطية.¹

- بن ياني مراد مرجع سابق، ص117.

المطلب الثالث

سعر الصرف ومدى تأثيره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ارتبط سعر الصرف بكل عملية تخص التنمية في البلاد ، حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي أصبحت تتأثر بتقلبات أسعار الصرف ، ذلك باعتبار أن هذه التقلبات تؤدي إلى حدوث تغييرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها. كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار لها تأثيرات سلبية باعتبارها تصعب القيام بدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية المتعلقة باختيار وتقييم المشاريع كما أنها قد تعرض المستثمر لخسارة غير متوقعة.¹

الجدول رقم (3-4) يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب سعر الصرف من (2010-90)

السنوات	-	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
تدفق الاستثمار الأجنبي	-	12	12	10	13	15	25	270	260	505	460
سعر الصرف/الدولار	-	8.95	18.47	21.83	23.34	35.09	47.68	54.77	57.73	58.47	66.64
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تدفق الاستثمار الأجنبي	420	1180	1200	634	882	1081	1795.4	1662	2646	2760	2291
سعر الصرف/الدولار	75.28	77.26	79.7	77.36	74.52	73.88	72.64	69.36	64.58	72.64	70.88

المصدر: بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012، ص121.

من خلال الجدول نلاحظ تميز سعر الصرف الدينار الجزائري بالارتفاع المستمر عبر السنوات، كما هو ملاحظ في الجدول مرفوقا بزيادة معتبرة في حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث ارتفع من 8.96 دج سنة 1990 إلى 77.26 دج سنة 2001، حيث في تلك الفترة بلغ حجم تدفق الاستثمار إلى الجزائر 1180 مليون دولار القيمة التي لم تبلغها الجزائر خلال السنوات الماضية ومن سنة 2002 إلى سنة 2010 كان هناك كذلك تدفق كبير للاستثمارات الأجنبية نتيجة اطمئنان المستثمرين للمناخ السائد وكذلك بقاء نوعا ما سعر الصرف يتراوح مكانه حيث بلغت نسبة التدفقات سنة 2009 ما قيمته 2760.9 مليون دولار مقابل سعر الصرف الذي كان في تلك الفترة 72.64 دج وفي سنة 2010 سيتبين لنا من خلال الجدول أن قيمة الاستثمار تدنت نوعا ما مقابل انخفاض في سعر الصرف حيث بلغ 70.88 دج. يمكن استنتاج أن انخفاض قيمة العملة الجزائرية له أثر

- صقر عمر، مرجع سابق، ص52. ¹

إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وبالتالي فإن خفض سعر الصرف الدينار يؤدي إلى زيادة حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد عرف الدينار الجزائري عدة تخفيضات استهدفت أساسا العودة به إلى قيمته الحقيقية في السوق من جهة، ومن جهة ثانية للعمل على تشجيع الصادرات وكبح الواردات على النحو الذي يمكن من إصلاح العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات .

المبحث الثاني

واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

كانت الجزائر تعتمد على مواردها الداخلية في تمويل مشاريعها الاستثمارية والمتمثلة في المحروقات التي تشكل 98% من صادرات البلاد فلم تنص من خلال قوانينها صراحة على تشجيع الاستثمار الأجنبي في سياستها واقتصادها الداخليين ولكن بعد إنخفاض أسعار البترول ونقص موارد الدولة عمدت الحكومة إلى تطبيق الإصلاحات الجديدة والمتمثلة في وضع قوانين تشجيع الاستثمارات الأجنبية¹.

المطلب الأول

نظام الاستثمار في الجزائر

إن تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر عرف عدة مراحل وكل مرحلة من المراحل عرفت تشريعات قانونية خاصة هذا الاستثمار, التي يمكن حصر أهمها كما يلي:

أولاً: قوانين الاستثمار في الجزائر :

لقد صدر المشرع الجزائري عدة قوانين تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي وتتمثل هذه القوانين فيما يلي :

❖ قانون 1963 :

أصدرت الجزائر أول نص تشريعي يتعلق بالاستثمارات سنة 1963، حيث كان هذا الأخير مهدف أساساً إلى إعادة بعث النشاط الاقتصادي حيث اعتبر الملاحظون أن هذا القانون كان موجهاً خصيصاً إلى المستثمر الأجنبي خاصة أن الجزائر في تلك الفترة لم تكن تملك رأسماليين وطنيين

لهذا كان يجب عليها توجيه دعوة للاستثمار الأجنبي المباشر الإنتاجي, حيث جاء هذا القانون بعدة امتيازات جبائية وم

الية من شأنها جلب هذه الفئة وبهذه الضمانات يستفيد المستثمرون الأجانب من الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاستثماري سواء كانوا معنويين أو طبيعيين , وكذا حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات .

والمساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية .

¹-ناصرى نفيسة, نفس المرجع, ص 135.

إن أحكام هذا القانون توجي بوجود منهج ليبرالي في تعامله مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمن الجانب المؤسساتي نجد أن هذا القانون تبنى نوعان من المؤسسات :

- المؤسسات المعتمدة والتي نشأت من الوزير المعني، تتمتع بضمانات خاصة منها تحويل الأموال وكذلك تتمتع أيضا بضمانات الحماية الجمركية وكذلك تدعم الاقتصادي لإنتاج هذه المؤسسات، ولكن على هذه الأخيرة أن تضمن تكوين وترقية العمال.
- أما النوع الثاني من المؤسسات فيشمل المؤسسات المنشأة عن طريق الاتفاقيات وهي المؤسسات التي يكون برنامج استثمارها ما قيمته 5 ملايين دينار، وأن توفر 100 منصب عمل للجزائريين، أما من الناحية التنظيمية فوضع هذه المؤسسات يكون بشكل تعاقدية تمنح بموجبه الاتفاقية عدة امتيازات منها استقرار النظام الجبائي لمدة 15 سنة مع تخفيض نسبة الفائدة الخاصة على القروض ، وكذا التخفيض من الضريبة على السلع المستوردة .

وبالرغم من الضمانات والامتيازات التي جاء بها هذا القانون إلا أن تطبيقه كان شبه محدود وذلك راجع إلى النقاط التالية:

- الأوضاع الاقتصادية المتوترة السائدة في تلك المرحلة، بحيث تمثلت في ضيق السوق المحلية وارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الهياكل القاعدية... إلخ إلى جانب الاضطرابات السياسية التي عملت على تردد المستثمرين الأجانب وتخوفهم من الاستثمار في الجزائر.
- انتهاز نمط الاشتراكية القائم على إعطاء الأولوية للقطاع العام وتقليص القطاع الخاص¹ .

❖ قانون 1966 :

بعد فشل القانون 1963 الخاص بالاستثمار لاعتبارات عديدة نذكرها سابقا، فكرت السلطات الجزائرية في تحديث هذا القانون و تدارك النقائص التي ميزته و تحيينه مع الواقع، فجاء القانون 1966 المؤرخ في 15/09/1966، ليحل محله، لذا فان : "هذا القانون يحدد الاطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهو يستهدف سد الثغرات التي تشوب القانون 1963، بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال وبتحديد الضمانات و المنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا ". وعليه فان هذا القانون قد أعترف للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الجزائريين أو الأجانب، بإمكانية الاستثمار في القطاعين الصناعي و السياحي، وكان هدف السلطات من وراء ذلك مضاعفة الطاقات الانتاجية للبلاد.

قد جاء هذا القانون مرتكزا على المبادئ التالية :

- بن ياني مراد، مرجع سابق، ص 124.123.1

- اعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين و الأجانب في بناء الاقتصاد الوطني ولكن في ظل الاختيارات و التوجهات السياسية للبلاد.
- تحديد مجالات الاستثمارات في القطاعات الصناعية و السياحية.
- جاء هذا القانون بجملة من الامتيازات و الضمانات للمستثمرين الخواص المحليين و الأجانب نذكر منها :
- تقديم تسهيلات الحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية.
- الاعفاء الكلي أو الجزئي من الحقوق التسجيل المتعلقة بالملكية العقارية , بالإضافة الى الاعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر.

ان قانون الاستثمار لسنة 1966, لم يتجاوز مع مخططات التنمية المرسومة من طرف السلطات العمومية الجزائرية وقتها اذا نظرنا الى الظروف و النظام الاقتصاد التي تتبناه الجزائر آنذاك.¹

❖ قانون الاستثمارات لسنة 1982 :

شهدت الجزائر منعرجا جديدا مع بداية الثمانينات تمثل في وضع إستراتيجية تنموية تركز على لا مركزية تسيير الإقتصاد الوطني, وإشتراك القطاع الخاص حسب ما ينص عليه القانون رقم 82 / 11 المؤرخ في 21 أوت 1982 والذي كان في جملة ما يهدف إليه:

- الرفع من طاقة الإنتاج الوطني وإنشاء مناصب شغل جديدة والزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الإستثمارات الخاصة المنتجة.
 - العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص, وإعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الإقتصادي.
 - تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية, من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي والوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة.
- خلاصة القول أن هذا القانون لم يحقق ما كان مرسوما له, ولم يجد الدعم الكافي ميدانيا نظرا لعدة أسبابا نذكر أهمها :
- ✓ الإستثمارات الخاصة محلية كانت أم أجنبية لم يحن وقتها بعد لتحتل مرتبة الصدارة, فهي ليست من أولويات البرنامج.
 - ✓ ثقافة هيمنة القطاع العمومي على النشاط الإقتصادي, و البيروقراطية حالت دون التوسع في هذا التوجه.²

- عبد الكريم كافي, مرجع سابق, ص 208.209¹

²- ناصري نفيسة, مرجع سابق, ص 136.137.

❖ قانون 1986 :

جاء هذا القانون ليتم قانون 1982 إثر الانخفاض الحاد في أسعار البترول 1986, ويدخل تغييرات في آليات الاستثمارات الأجنبية المباشرة, خصوصا على مستوى قطاع المحروقات الذي يعتبر الإطار القانوني لتدخل الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع. حيث عمد على فكرة إرساء قواعد التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها ومكن بذلك الشركات الأجنبية من التدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع مؤسسة سوناطراك¹.

❖ قانون النقد والقرض الصادر في 1990 :

جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الاصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر, حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من اجل اقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول الى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصاريف الاجنبية, ومن التغييرات و التحولات الجديدة التي اخذها قانون النقد و القرض ما يلي :

- يمكن ان تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر اما شكليا مباشرا أو مختلطا, فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأس المال, كما ألغى ايضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع قطاع العمومي فقط, فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين و غير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.
- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر و الخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية.
- يسمح لغير المقيمين انشاء بنوك و مؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين.
- السماح بتحويل المداخيل و القواعد و اعادة تحويل رؤوس الأموال .

ان قانون النقد و القرض قد ترك حرية المنافسة في السوق ,حيث ساوى بين المستثمرين الأجانب و المحليين وفتح الباب واسعا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بدون أي قيود ,وأصبح دور الدولة منظما للاقتصاد لا مسيرا له.²

❖ قانون الاستثمار سنة 1993 :

إن سنة 1993 تعتبر نقطة تحول بالنسبة للاقتصاد الجزائري نحو إقتصاد السوق, وهذا من الناحية التشريعية حيث تم في هذه السنة إقرار قانون الإستثمار 12/93 في 05 اكتوبر 1993 من قبل المجلس الأعلى للدولة الذي كان يقود البلاد آنذاك, وتضمن هذا المرسوم مجموعة من الإجراءات التشريعية والإعفاءات الضريبية والحوافز

¹-بن ياني مراد, مرجع سابق, ص128.

²- عبد الكريم كاكاي, مرجع سابق, ص215.214.

التي خولته ليكون من بين أفضل القوانين الإستثمارية في البلدان العربية. ومن بين ما يميز هذا المرسوم أنه جاء قوب انين جديدة ومتميزة, كما تضمن نظاما جديدا لتشجيع الاستثمارات الخاصة, وذلك من خلال إنشاء وكالات الإستثمار التي تسهر على خدمة المستثمرين وإعتماد نظام المناطق الحرة لجلب الإستثمارات الأجنبية وتتمثل أهم النقاط التي جاء بها هذا المرسوم في:

- إلغاء القيود التي ميزت 1982-1986فيما يتعلق بالشركات ذات الإقتصاد المختلط
- إستعمال كل المعلومات التي تقف أمام حركة الإستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو مبنية على أساس الشراكة.¹

❖ قانون 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار :

لقد جاء هذا الأمر من أجل تحديد النظام الذي يعتمد إلى تطبيقه على الإشعارات الوطنية والأجنبية في هذا الصدد نشير إلى أن هذا التشريع جعل الاستثمار حر ومشجعا وهذا عبر إلغاء أنشطة المخصصة للدولة أو لفروعها ضمن هذا أصبح قطاع الاستثمارات مفتوح لجميع الشركاء الوطنيين في دول العالم في إطار تشريع قانوني يندرج ضمن مسعى تحرير الاقتصاد ككل, كما يركز هذا النص التشريعي على إعطاء أهمية بالغة للاستثمارات التي يتم إنجازها ضمن نشاطات اقتصادية والهدف من ورائها إنتاج السلع والخدمات .

ولقد حدد هذا القانون مفهوما جديدا للاستثمار وهو :

- الاستثمار هو اقتناء أموال, تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة .
- المساهمة في رأس مال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية, حيث أن حجم المساهمات في رأس المال تأخذ الشكلين السابقين أو تكون مجتمعة, وحسب دليل المستثمر فإن تقييم المساهمات العينية تكون عن طريق خبير المساهمات, هذا الأخير يكون هدفت لملاحق تدمج في نظام المؤسسة
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.²

وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل الاستثمار المستهدف تطويره وترقية لكل النشاطات التي هيأت السياسة الاقتصادية الحالية نشوءها كإقامة وإنشاء مشروعات في عمليات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني والأجنبي, والمساهمة في عمليات الخصخصة الكلية أو الجزئية أو نشاطات إعادة الهيكلة والمشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها, وتأسيسها عن طريق المساهمات المالية والعينية.

¹ - ناصري نفيسة, مرجع سابق, ص138.

² - عبيدات مراد, تحرير رؤوس الأموال في الجزائر", رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2005, ص114-113.

❖ قانون 03/05 الموافق لشهر مارس 2005 والخاص بالمحروقات :

وجاء هذا القانون للانعكاسات الإيجابية الكبيرة على التنمية والاستثمار وكذا التأثيرات السلبية على ثروتنا النفطية , وتناقض هذا القانون مع إحدى مواد الدستور بالنسبة للمعارضين له, ويهدف هذا المشروع إلى :

- تنمية احتياطي المحروقات بالبحث والاكتشاف والتقيب.
- تنمية موارد الدولة بفضل الاستثمارات الجديدة وتنويع صادرات القطاع .
- تحسين آليات تنظيم وتسيير المؤسسات الجزائرية النشطة في قطاع المحروقات .
- التحكم في سياسة البيئة والمحيط بضبط التشريع والتنظيم المتعاقدين بذلك .
- إحداث مناصب شغل جديدة وتحسين الكفاءة والتأهيل .
- ضمان استقلالية المؤسسات العمومية بكل شفافية وبفضل دور الدولة صاحبة السلطة العمومية عن دور المتعامل الاقتصادي .
- تكييف التشريع الجزائري مع متطلبات العولمة والانضمام إلى التكتلات الدولية والإقليمية باستغلال الفرص المتاحة إراديا قبل أن يفرضها الضغط الخارجي .
- توسيع دائرة الاستفادة من المنتوجات الطاقوية والموارد المائية إلى سكان الجنوب الجزائري, وسكان المناطق المحرومة ومن التدابير التي من خلالها يتم إنتاج وتحقيق هذه الأهداف هي:
- ✓ إحداث نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الصلة بقطاع المحروقات.
- ✓ تحرير أنشطة التكرير وتسويق المنتوجات النفطية داخليا وخارجيا .
- ✓ إعادة تنظيم طرق تسيير المتعامل التاريخي "سوناطراك"¹.
- ✓ تشجيع الاستثمار والتدابير الجبائية.

ثانيا: الهيئات المكلفة لمتابعة وترقية الاستثمارات

بغرض تنظيم مسائل الاستثمار, أنشأت الجهات الوصية بعض الأجهزة, أوكلت لها مهمة الإشراف ومتابعة المشروعات الاستثمارية منذ قانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات, بدأت الدولة الجزائرية تفكر بجدية في السبل الناجحة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

1- وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)

تأسست هذه الوكالة عام 1993 وذلك بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات, وهي جهاز حكومي له طابع إداري أنشأ لخدمة المستثمرين, وقبل مضي سنة من تأسيسها أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر, وذلك بفضل القوانين الخاصة بالاستثمار وبفضل

- بن ياني مراد, مرجع سابق, ص 132.

أسلوب عملها البعيد عن الروتين الإداري لاسيما بعد إنشاء الشباك الوحيد الذي يوفر الجهد، والوقت للمستثمر، ويتميز أسلوب عمل الوكالة بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بالمناخ الاستثماري في البلاد وبإعداد الملفات الخاصة بالفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين .

1-مهامها:

تتمثل مهام الوكالة فيما يلي :

- ❖ تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية .
- ❖ العمل على ترقية الاستثمارات الأجنبية المحلية وتطويرها .
- ❖ ضمان متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها .
- ❖ تضمن توزيع كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار .
- ❖ تساعد المستثمرين على استيفاء الإجراءات اللازمة بإقامة الشباك الوحيد .
- ❖ وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي التقني التشريعي والتنظيمي، والمتعلق بممارسة أنشطتهم .
- ❖ نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات .
- ❖ تحدد المشاريع المهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني من حيث الحجم والأرباح والمردودية .
- ❖ تسهر على جعل كل قرار تتخذه إلزاميا .

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :

وتكون الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ترتبط مباشرة برئاسة الحكومة فهي تسعى إلى تسهيل الإجراءات والخطوات الخاصة بالاستثمار، وذلك إلى أقصى درجة ، بالإضافة إلى تقديم خريطة مفصلة عن الفرص والوفورات المتاحة في الاقتصاد الجزائري لصالح المستثمرين الأجانب. كما تسهر الوكالة على تجسيد تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بتحرير الاستثمارات من خلال مساعدة المستثمرين على تجسيد مشاريعهم المختلفة، وتزويدهم بكافة المعطيات الخاصة بالمحيط الاقتصادي¹، وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة، ونظمت في شكل شبك وحيد يضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار مثل: بنك الجزائر، إدارة الضرائب، أملاك الدولة، إدارة الجمارك، البلدية ... الخ. وضمن هذا الإطار فالوكالة تتولى المهام الآتية :

- تستقبل وتعالج تصريحات الاستثمار .
- ترافق، وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات، وإنشاء المشروعات الاستثمارية.

- بن ياني مراد، مرجع سابق، ص. 137.133

- تصدر قرارات منح المزايا والتحفيزات.
- تضمن متابعة الاستثمارات, خاصة احترام الالتزامات الموقعة من قبل المستثمر.

3- المجلس الوطني للاستثمار: (CNI)

المجلس الوطني للاستثمار هو سلطة حكومية أنشأت من طرف السلطات العمومية من اجل السهر على ترقية و تطوير الاستثمار, وفك الضغط على عن الهيئات الأخرى تسهيل العمل بالنسبة للمستثمرين الأجانب ومحاولة التقليل من البيروقراطية. حيث يتولى الوزير المكلف بترقية الاستثمار الأمانة العامة للمجلس, و هو الموضوع تحت سلطة رئيس الحكومة, ويتشكل من وزراء القطاعات التالية :

- الوزير المكلف بالجماعات المحلية.
- الوزير المكلف بالمالية.
- الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.
- الوزير المكلف بالتجارة.
- الوزير المكلف بالطاقة والمناجم.
- الوزير المكلف بالصناعة.
- الوزير المكلف بالسياحة.
- الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الوزير المكلف بتهيئة الاقليم و البيئة.

وبناء على أمر اصداره فان المجلس الوطني للاستثمار يقوم بالمهام التالية :

- اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها.
- اقتراح اجراءات تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- الفصل في المزايا التي تمنح في اطار الاستثمارات .
- يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و التشجيعه.¹

- عبد الكريم كاي, مرجع سابق, ص 219.220.¹

المطلب الثاني

الامتيازات والضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة الاقتصاد الجزائري ، حيث تضمن القانون مجموعة من الحوافز و الإعفاءات الجبائية ، الضريبية و الجمركية التي تجذب المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر. بسبب الحماية و الحرية التي قدمها له هذا القانون.

أولا : الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الاجنبي المباشر.

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات و حمايتها نظرا لمشاركتها في بناء و تطوير و نمو الاقتصاد الوطني وهذا من خلال الضمانات الممنوحة والمذكورة و المنصوص عليها قانونا وكذا من خلال الإتفاقيات مبرمة بين الجزائر . والدول على مستوى الثنائي ومتعدد الاطراف وبالجوء الى التحكيم الدولي . و نذكر منها :

1. مبدأ الحرية الكاملة للمستثمر و الاستثمار :

يضمن هذا المبدأ الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة, كالصحة العمومية, التربية, التعليم وكذا بعدة أنماط وصيغ كتتمية القدرات و الطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل او الهيكلة و التي أنجزت في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي او معنوي . كما أن هذا المبدأ يضمن حرية إقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة أو عن طريق الشراكة ,كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA).¹

على أن تكون هذه الاستثمارات قبل الإنجاز موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات و التنظيمات.

2. مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين و الاستثمارات :

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12و التي ورد فيها "يحظى الاشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين من حيث الحقوق و الإلتزامات فيما يتعلق بالاستثمار " .

¹ - صياد شهنياز, الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد - تخصص-مالية دولية, جامعة وهران, 2013, ص67.

ومنه تقرر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين و الاستثمارات , ومن ثمة الحفاظ و الحرص على تطبيق الإتفاقيات الدولية المبرمة و المتعلقة بضمان حماية الاستثمار في إطار متبادل.

3. ثبات القانون المطبق على الاستثمار :

نص قانون الاستثمارات الجزائري المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 على ما يلي:
"لا تطبق المراجعات و الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة إ في طار هذا المرسوم التشريعي الا اذا طلب المستثمر ذلك بصراحة" .

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة إتفاقيات دولية في إطار ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم و عدم الحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها.¹

4. ضمان حرية التحويل :

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال و الناتج و المداخيل و الفوائد و غيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي أو عيني (أي تحويل الآلات و المعدات) و الذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر , و مقرر رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من من ضمان تحويل رأس المال المستثمر , و العوائد الناجمة عنه, و يخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل او التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق راس المال الاصيلي للمستثمر " كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها للمستثمر في أجل لايتجاوز سنتين يوما(60).²

ثانيا : الامتيازات الممنوحة للمستثمرين :

الامتيازات الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والأنظمة الخاصة :

أ- الامتيازات الممنوحة للمستثمر حسب النظام العام :

النظام العام عبارة عن مجموعة من الامتيازات يتحصل عليها كل مستثمر سواء كان شخص طبيعي أو معنوي, خاص أو عام يهدف إلى تحقيق عن طريق أسهمه استثمارا إنتاجيا, على أن تكون هذه الاستثمارات المتعلقة بالنظام العام محددة في فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وهي كما يلي:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ 5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار في الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه.

¹ - ناصري نفيسة، مرجع سابق، ص 142.

² - صياد شهبيناز، مرجع سابق، ص 68.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، ويمكن للسلع المستوردة أن تكون محل تناول أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.
- بناء على قرار الوكالة، يمكن أن يستفيد الاستثمار من الامتيازات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال .
- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على الأرباح للشركات، والدفع الجزافي للرسم على النشاط الصناعي ابتداء من دخول المشروع حيز التنفيذ.
- تطبيق نسبة منخفضة مقدرة بـ 33% على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسوم على الدفع الجزافي وعلى النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، وذلك حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.
- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وكذلك تعويضات للنسب المئوية التي حددها التشريع والضمان في مجال الضمان الاجتماعي.
- ب- الامتيازات الممنوحة حسب الأنظمة الخاصة: حسب هذه الأنظمة يمكن التطرق إلى نوعين من الامتيازات، وهي:
- الامتيازات الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة: فكما هو الشأن بالنسبة للنظام العام هناك امتيازات لا تتجاوز ثلاث سنوات تستفيد منها ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة:
- 1- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بنسبة منخفضة قدرها 5% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- 2- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد تقويمها من طرف الوكالة.
- 3- إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات محددة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- 4- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- 5- بناء على قرار الوكالة، يمكن للامتيازات التي يستفيد منها المستثمر في أن تستغل ابتداء من تاريخ المشروع، وهذه الامتيازات هي:
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة

أدناها من 01 إلى 05 سنوات من النشاط الفعلي.

- اعتماد الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.
- تخفيض 05% من النسبة المنخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط.
- في حالة التصدير الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي و التجاري حسب رقم الأعمال الخاص بالصادرات بعد فترة النشاط.
- الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة: يمكن إدراج هذه الامتيازات في نقاط عدة أهمها:
 - تكسب الامتيازات في المناطق الحرة لتقي الاستثمارات التي تقام فيها بسبب نشاطها من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي، ولكن باستثناء :
 - مساهمات الاشتراك في النظام القانوني وفي الضمان الاجتماعي.
 - تعفى عائدات رأس المال الموزع الناتج عن نشاطات اقتصادية في المناطق الحرة من الضرائب.
 - يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 02% من مبلغ أجورهم¹.

المطلب الثالث

معوقات الاستثمار في الجزائر

على الرغم من الجهود التي تبذلها الجهات الوصية في سبيل تهيئة وترقية مناخ الاستثمار، إلا أن هناك بعض العراقيل التي تحد من تدفق الاستثمار ومن أهمها :

1. مشكلة التمويل :

إن صورة النظام البنكي لدى المستثمرين لا زالت قاتمة، خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة (بنكا خاصا) ونزع اعتماد البنك الصناعي والتجاري الجزائري (BCIA) (وهو الآخر بنكا خاصا).
ثم إن إمكانية الحصول على تمويل مصرفي، سواء كان في صورة قرض إستغلال أو قرض إستثمار، يعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فاستنادا إلى الإستقصاء الذي أعده البنك العالمي، تبين أن أقل من 30% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستطاعت الحصول على نحو 15% فقط م إن احتياجاتها التمويلية في شكل قرض بنكي، في حين أن 75% هي بمثابة تمويل ذاتي، أما الباقي أي 10% فمصدره الممولون وبقية الدائنين.
هذا، وتتصب أنشطة البنوك باتجاه كبرى المؤسسات (العمومية والخاصة)، حيث أن 29% من القروض تمنح للقطاع الخاص، و 71% للقطاع العام.
و فيما يلي، يمكننا الإشارة إلى أهم القيود التي تعيق تأهيل القطاع البنكي:

¹ - د. عبد المجيد اونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول العرب-جامعة الشلف - يوم 17 و 18 افريل 2006، ص257-256.

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين, خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض, وتقييم المخاطر.
- ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية, تعقيد أنظمة المدفوعات.
- نظرا لتعقد النظام القضائي, و ابت طئه في تنفيذ الأحكام, غالبا ما تفرض البنوك ضمانات ورهون عقارية, قد تفوق أحيانا مبلغ القرض.
- غياب آليات بنكية لتغطية التذبذبات في معدلات الصرف, ومعدلات الفائدة, الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مستوى إحجام المستثمرين على توطين مشاريعهم.
- عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية.
- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.
- بطء إجراءات تحويل الأجور والأرباح إلى الخارج.¹

2. مشكلة العقار الصناعي :

إن مشكل العقار الصناعي طرح بقوة في الجزائر لدى رجال الأعمال العرب, فأى مشروع لا بد له من قطعة ارض والكثير من المشاريع واجهت صعوبة في الحصول على العقار الصناعي خاصة وان اغلبها يتمركز بالعاصمة, لذلك لجأ بعض المستثمرين العرب إلى شراء الأراضي من الخواص لاختصار الوقت وفيهم من فضل انتظار قرار المجالس الوطني للاستثمار لمنحه أراضي في صيغة الامتياز بأسعار تفضيلية, غير أن الشركة الإماراتية الدولية للاستثمار على سبيل المثال وجدت صعوبة في بدء المشروع حظيرة دنيا رغم حصولها على تراخيص البناء وذلك بسبب إشكالية نزع ملكية أراضي الخواص الذين اعترضوا على قيمة التعويض التي لا تتناسب مع القيمة الحقيقية لسعر المتر المربع التي تقدر بأضعاف مضاعفة, فالسلطات الجزائرية لم تسخر هيئات لمسح الأراضي على كل الولايات إذ أن اغلب الأراضي ذات ملكية مجهولة ففي حبال منح المستثمرين تلك الأراضي بدون أوراق ثبوتية يؤدي إلى حدوث نزاعات في حال ظهور المالكين الحقيقيين وهذا في النهاية كله راجع إلى البيروقراطية والروتين في الإجراءات وانجاز المعاملات التي تسود النظام الإداري الجزائري².

3. المعوقات الإدارية والتنظيمية :

يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل ادارية و تنظيمية اهمها :

- عدم وضوح احكام بعض النصوص القانونية و التطبيقها بصفة انتقائية و متباينة من جهة ادارية الى اخرى.
- غياب هيئة وطنية مكلفة بادارة ومتابعة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية,وتعدد الجهة الوصية.

- ناصري نفيسة,مرجع سابق,ص146.145¹.

- كرامة مروة,مرجع سابق,ص175².

- تعقد و طول الاجراءات و الوثائق المطلوبة لانشاء المشروع,حيث ان عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور ب 14 اجراء,يستغرق 14 يوم وتكلف 21.5% .
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار.
- العبء الضريبي في الجزائر و التقدير المبالغ فيه للمخاطر : يعتبر الثقب الضريبي من اهم العوائق التي تعرقل المستثمر الأجنبي في اتخاذ القرار بالاستثمار في دولة معينة,فعبئ الضريبة في الجزائر يندرج ضمن مسار دولي نحو الانخفاض.¹

4. مشكلة الفساد:

يعد الفساد ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب, حيث غدت من أسباب انتشار الجريمة, وتشويه صورة البلد, فضلا عن كونها أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار, وبالتالي إبطاء معدل التنمية . واستنادا إلى الدراسة التي أجراها البنك العالمي, على بعض المؤسسات الاستثمارية في الجزائر, انتهى إلى أن هناك سلوكا لدى بعض المستثمرين لدفع عمولات غير قانونية لتسريع احتياجاتهم. فعلى سبيل المثال:

للاستفادة من خط هاتفي أو ربط شبكي (Internet) يتطلب دفع نحو 210 دولار (أي 13% من "PIB" لكل ساكن) ويتطلب إصلاح الأعطال الهاتفية نحو 30 دولار (أي 2% من "PIB" لكل ساكن), أما الحصول على رخصة سياقة فإن الأمر يتطلب نحو 540 دولار (أي 33% من PIB "لكل ساكن), إضافة إلى هذه العمولات, فإن العلاقات مع مصالح الإدارة كفيلة بتسريع الإجراءات.²

5. الاستقرار السياسي :

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات الخاصة,حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الاقتصادية و الأمنية التي عرفت الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار على رأسها "كوفاس"من خلال تقديرها لخطر البلاد ,قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع.و لهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية, الا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر, فالدور الذي لعبته وسائل الاعلام الوطنية و الأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في الزيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.³

¹ - فاطمة رحال,أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-2010.2000, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص-اقتصاد دولي,جامعة بسكرة,2012,ص214.213.

- ناصري نفيسة.مرجع سابق,ص147.²

³ - صياد شهبيناز,مرجع سابق,ص100.

المبحث الثالث

تحليل المحيط الدولي بالنسبة للجزائر

إن التغيرات الدولية بدأت تؤثر بشكل كبير على اقتصاد الجزائر بصفته واحد من اقتصاديات العالم, حيث أن المحيط الدولي الذي توصفه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية, كذلك امتاز بانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق لاسيما وأن الجزائر مقبلة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC التي جعلها مجبرة على تطبيق جميع أحكام الاتفاقيات المنصوص عليها. وقد إمتاز كذلك المحيط الدولي الذي توجد فيه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية اليوم بالإنقال من اقتصاد موجه تحكم فيه الدولة إلى الاقتصاد السوق.

المطلب الأول

علاقات الجزائر الدولية الاقليمية

أولا : الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

تشهد المفاوضات الجارية بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة وتيرة متقدمة حيث أن الانضمام للجزائر إلى OMC يمثل هدفا ومؤشرا هاما طالما بذلت الجزائر عدة جهود من أجل ذلك خاصة استعداداتها وموافقتها على الإمضاء على الاتفاقيات العامة للتعريف الجمركية المقررة في جولة الأورغواي 1994 ،والتي تعد جوهر الشروط الخاصة بالانضمام والقاضية بتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المنظمة, الامر الذي تستفيد منه الجزائر فيما يخص .وعلى هذا الأساس سوف يسمح للجزائر إلى الانضمام إلى OMC الاستثمارات الأجنبية لتحقيق عدة أهداف في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية نذكر منها :

- خلق فرص استثمارات جديدة خاصة وأن احترام الجزائر وحمايتها لحقوق الملكية الفكرية (المدرجة في شروط الانضمام) سوف يسمح لا مجال من تعزيز جاذبية الجزائر للمستثمرين الأجانب .
- كما أن احترام حقوق الملكية الفكرية في الجزائر من شأنه أن يضمن عملية نقل التكنولوجيا مما يساعد المؤسسات على الاستفادة منها, ولكن عملية نقل التكنولوجيا من طرف الشركات الأجنبية يستلزم وجود قانون فعال لحماية حقوق الملكية يجنب استعمال الغير المرخص للتكنولوجيا, فإن الجزائر سوف تستفيد من هذه الانجازات والتقنيات المتطورة خاصة في ظل تبنيها القوانين الصارمة في هذا المجال¹.

- بن ياني مراد, مرجع سابق, ص 149.

ثانيا :تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات أجنبية :

إن مسألة تحويل جانبا من الدين الخارجي الجزائري إلى استثمارات, هي واحدة من افرازات إعادة الجدولة, التي تمت خلال سنة 1994, في إطار نادي باريس، كما أنها واحدة من الآثار التي إمتدت تبعا لإجراءات التصحيح الهيكلي الذي باشرته الجزائر بتوصية من الهيئات الدولية.

عمليا، وبفضل موافقة نادي باريس على إدراج بند التحويل ضمن إتفاقيات إعادة الجدولة في جويلية من سنة 2000, استطاعت الجزائر أن تبرم ثلاث إتفاقيات ثنائية مع كل من إسبانيا، وإيطاليا، وفرنسا، حيث تم الإتفاق سنة 2002 على تحويل دين قيمته 183 مليون أورو.

فيما يخص الدين الذي تم تحويله مع إسبانيا، يقدر بـ 40 مليون دولار ويتوقع أن يبلغ 110 مليون دولار. وقد تم الإتفاق على تحويله إلى استثمارات من خلال توسيع القدرات الموجودة والمساهمة في المؤسسات العمومية. أما عن السعر الذي بيع به الدين فقد كان 56% من القيمة الاسمية للدين المحول , بمعنى أن المستثمر الإسباني أو الجزائري غير المقيم بالجزائر يدفع بالعملة الصعبة لإسبانيا فقط 56% من قيمة الدين المحول والبقية (44%) يتم مسحها. ونشير هنا إلى أن الطرف الإسباني غير مطمئن لسير العملية إذ أنه لم يخف عدم رضاه بالمشاريع المقدمة من طرف الجزائر في إطار عملية تحويل الدين.

إن نجاح عمليات تحويل الدين و احتمال توسيعها مع دول أخرى إنما هو مرهون بالدرجة الأولى بقدرة الجزائر على إقناع الأطراف الدائنة, لكن وبالمقابل كان لزاما تقديم مشاريع تنمية ترضي هذه الأطراف من جهة, ومن جهة أخرى تسهيل كامل الإجراءات القانونية وتيسير عمل المستثمر الأجنبي بعيدا عن كل التعسفات البيروقراطية.¹

المطلب الثاني

حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أولا:حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد سجلت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر منعرجا جديدا وذلك ابتداء من سنة 1993 باعتبار هذه السنة سنة صدور قانون الاستثمار, والذي تضمن عدة حوافز تشجيعية, وصراحة مطلقة في مجال الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية مما جعل الجزائر من أولى الدول العربية من حيث صياغة قوانين الاستثمار, وكذا تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية. حيث أن منذ صدور هذا القانون بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يعرف تطور من سنة إلى أخرى, وذلك بفعل السياسات الملائمة لتثبيت رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر.

- ناصري نفيسة, مرجع سابق, ص 151-152.¹

والجدول رقم (3-5) يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر بملايين الدولارات (1999-2010)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

سعر الصرف /دولار	تدفق الاستثمار الاجنبي الصادر	تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد	التدفقات
			السنوات
75.28	18	282	2000-99
77.26	18	1180	2001
79.7	100	1065	2002
77.36	14	634	2003
74.52	258	882	2004
73.88	71	690	2005
72.64	34.6	1795	2006
69.36	295.1	1662	2007
64.58	317.9	2593	2008
72.64	215	2760	2009
70.88	225.5	2291	2010

المصدر: UNCTED. Word report 2011, www.unctad.org

من خلال هذا الجدول يبين لنا أن دخول الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر في تزايد مستمر انطلاقاً من سنة 2000 إلى سنة 2010 بقيمة 2.2291 مليون دولار حيث بلغت أحسن نسبة للتدفقات سنة 2009 وذلك للتحفيزات الكبيرة المطبقة والتي اعتمدها الجهات الوصية، وكذلك مبادرة الجزائر الصادقة

في الانفتاح أكثر ومحاولة تعزيز مكانتها التنافسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي بالحجم الكافي والفعال ومن بين هذه المبادرات صدور مجموعة من القوانين، خاصة قانون 1990 والذي عدل وتطور 2001

كل هذا كان من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع وتزايد تدفق الاستثمار، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي سنة 2002 من 1065 مليون دولار إلى 2.2291 مليون دولار سنة 2010 سنة، وهو ما يمثل زيادة قدرتها 50% وهذا مؤشر كبير راجع إلى عدة أسباب ساعدت على تحسين ظروف الاستثمار في الجزائر ونذكر منها :

- تحسين الظروف الأمنية بشكل كبير وتحقيق الاستقرار السياسي
- توضيح نية السلطات العليا في البلد في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية مثل انخفاض معدل التضخم وانخفاض حجم المديونية الخارجية وخاصة ارتفاع احتياطات الصرف.
- اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وما فتح في مجالات للاستثمار.
- إبرام عدة اتفاقيات دولية في مجال حماية الاستثمار.
- العلاقات السياسية والاقتصادية المكثفة التي أقامتها الجزائر على مستوى السياسة الخارجية وذلك من أجل تحسين صورة وظروف الاستثمار في الجزائر¹.

جدول رقم (3-6) مقارنة القدرات المطلقة للجزائر مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1996-2010)

(الوحدة مليون دولار)

مخزون الاستثمار الأجنبي حسب السنوات 1996-2010							
السنوات	1996-2000	2001-2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	2716.8	6534.17	10190	11851.87	14445.15	17206.4	19497.6
المغرب	7283.9	16304	29938.9	38613.2	39387.86	40719.3	42023.08
تونس	11404	15260	21831	26193.4	28699.6	31457.9	31366.72
المغرب العربي	21999.3	39646	67698	87223.4	97547.3	107033	114384.4

المصدر: www.unctad.org/FdistatisticsSource

استنادا إلى بيانات هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن قدرات الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية قد تطورت نظرا للإجراءات والحوافز التي تقوم بها مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا .

بحيث نلاحظ أن هناك زيادة في مخزون الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر من 1996 إلى 2010 الذي بلغ قيمة 19497.6 مليون دولار حيث تعتبر هاته القيمة هي القيمة الكبرى خلال هاته العشرية وذلك راجع لجاذبية بعض القطاعات الحيوية للاستثمارات خاصة قطاع المحروقات الذي عرف أكبر صفقة بين شركة سونطراك الجزائرية والشركة الأمريكية بريتيش بيترليوم لتطوير بعض الحقول في صحراء الجزائر، حيث بلغت هاته القيمة حوالي 3 مليارات دولار .

- بن ياني مراد، مرجع سابق، ص 151.

أما بالنسبة لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) فاستطاعت تونس أن تحتل المرتبة الأولى خلال الفترة (2010-1996) بمتوسط قيمته 11404 مليون دولار مقابل 7283.7 للمغرب و 22716.8 للجزائر في نفس الفتر .

أما من الفترة (2005-2001) فلقد استطاعت المغرب أن تنتزع الصدارة من تونس بقيمة 16304 مليون دولار، ثم تضاعفت هذه القيمة خلال الخمس سنوات الأخرى وبقيت محافظة على صدارتها بقيمة 42023.08 مليون دولار، وذلك راجع للحوافز والامتيازات التي تقوم بها المغرب خلال هاته العشرية من أجل جذب الاستثمار حيث أنها مؤخرا كسبت مشروع لصناعات سيارات رونوا الذي وجد ضالته بالمغرب نظرا للتسهيلات والامتيازات الذي وجدها هناك، حيث أن هذا المشروع كان مبرمجا في الجزائر¹.

ثانيا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء العربية منها أو غيرها، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ثم الدول العربية أهم الدول التي تقوم بالاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال مشروعات الشراكة أن إلا . أهم الاستثمارات الأجنبية تنفذ من قبل الشركات العابرة للقارات خاصة في قطاع المحروقات، وقد عرفت الفترة 1998-2001 إستثمارات قدرت ب 908 مليون دولار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تركزت أساسا في قطاع المحروقات عن طريق شركة Petrofac Internationel Inc وقطاعات أخرى كالاستثمارات التي قامت بها شركة Pfizer الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة وتوقيع الشركة الأمريكية (ايربرودكت) مع شركة سوناطراك إتفاقا لبناء مصنع لصناعة مادة الهليوم في منطقة أرزيو عام 2005.

إلى جانب ذلك قامت الجزائر بإمضاء مجموعة من الاتفاقيات مع من كل فرنسا، إسبانيا، إيطاليا حيث شملت قطاع المحروقات مع الشركتين الإسبانيتين Cepsa و Ropol والشركة الإيطالية Agip إضافة إلى شركة Elf/ Total Fina الفرنسية وشركة Danone الخاصة بقطاع الصناعات الغذائية إلى جانب استثمارات أخرى في صناعة الصيدلة والتعدين والكيمياء.

أما بالنسبة للدول العربية فتعد من كل مصر، البحرين، الأردن، الكويت أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الاتصالات من خلال شركة أوراسكوم للهاتف الخليوي وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات، وقد مثلت الاستثمارات المصرية ، خلال عام 2005 ما قيمته 603 مليون أورو، وهذا حسب التقرير السنوي لعام 2006 والصادر من الشبكة الأرومتوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار في المنطقة المتوسطية. ونفس الشيء ينطبق على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من المملكة العربية السعودية عام 2005 والتي بلغت

- بن ياني مراد، مرجع سابق، ص 153.

247 مليون أورو، وهذا ما أكدته الشبكة الأورومتوسطية. هذه الأرقام تشير إلى تحسن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.¹

وهو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-7) يبين أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر من (2002-2011):

الإقليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار)
أوروبا	230	313200
الاتحاد الأوروبي	190	272550
آسيا	31	512196
امريكا	9	58821
الدول العربية	174	1258036
إفريقيا	1	4510
أستراليا	1	2974
الشركات متعددة الجنسيات	5	14641
مجموع	451	2164378

المصدر : www.andi.dz

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

في البداية نقول أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في ما يخص المناخ القانوني والمناخ المؤسسي والافتتاح الاقتصادي التي تسعى إليه، حققت بعض التدفقات الاستثمارية التي شملت عدة قطاعات:

1. قطاع المحروقات :

يلعب هذا القطاع دورا محوريا في مجال الاستثمارات الأجنبية الموجهة إليه، وذلك راجع إلى ما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية، تتيح فرص الاستثمار فيها، فقطاع المحروقات يحتل مكانة محورية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل صادرات قطاع المحروقات 98 % من مداخل البلاد، وقد استطاعت الجزائر أن ترفع من قدراتها الانتاجية فقد ارتفع انتاج البترول الخام من 890 الف برميل في اليوم سنة 2000 إلى 1.4 مليون برميل في اليوم في سنة 2005 أي بنمو قدره 57%.

وقد فتح هذا المجال للشراكة منذ سنة 1986، بحيث كانت رأس مال الأجنبي في هذا القطاع لا تتعدى 49%، وتهيمن شركة سوناطراك إضافة إلى الشركات التابعة لها على هذا القطاع، حيث تعمل الشركة في جميع مجالات الاستكشاف و الحفر و الانتاج و التكرير و انتاج الغاز الطبيعي المسال و صناعة

ناصرى نفيسة ، مرجع سابق، 156.157.¹

البتروكيماويات و النقل و الأعمال المساندة, وقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة البترولية من 671 مليون دولار سنة 1999 الى 2.4 مليار دولار سنة 2002.

وقد اصبحت الجزائر مؤخرا من أكبر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات, حيث يسيطر الاستثمار فيه على هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وقد كشف بنك الجزائر أن الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر حولت 22 مليار دولار امريكي الى الخارج ما بين 2001 الى 2007, وبذلك في اطار تحويل فوائد شركات الأجنبية التي تنشط في الجزائر في مختلف القطاعات في مقدمتها قطاع المحروقات و الخدمات التي تستحوذ على حصة الأسد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلادنا, وتتزامن هذه المعطيات مع الانتقادات الشديدة التي وجهها القاضي الأول في البلاد لواقع الاستثمار و سلوك بعض المستثمرين.¹

القطاعات الأخرى :

منذ صدور قانون الاستثمار, بدأ الاستثمار بعرف تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى وذلك بفعل السياسات الملائمة لتوطين رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر, حيث شملت الاستثمارات الأجنبية مجموعة من القطاعات والتي هي مبينة في الجدول الموالي

جدول رقم (3-8) يبين اهم القطاعات المستثمر فيها خلال الفترة (2002-2011).

القطاع	عدد المشاريع	% النسبة	المبلغ (مليون دج)	% النسبة
الزراعة	10	1.44%	2021	0.12%
البناء والأشغال العمومية	99	14.27%	472163	27.96%
الصناعة	387	55.76%	889532	52.67%
الصحة	4	0.75%	5982	0.34%
السياحة	15	2.16%	26216	1.55%
الخدمات	179	25.80%	293070	17.36%
المجموع	694	100%	1688985	100%

المصدر : صياد شهيناز, الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد -تخصص-مالية دولية, جامعة وهران, 2013, ص 83.

نلاحظ من جدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية تتوزع على عدد ن القطاعات الاقتصاد الوطني, حيث يحتل قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة, والتي تبلغ قيمتها 55.76 و 14.27 و 25.80 في كل قطاع على التوالي أو

- فاطمة رحال, مرجع سابق, ص 227.

حيث المبالغ الالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 25.80، أما في قطاع البناء و الأشغال العمومية بنحو 27.96، أما في قطاع الخدمات 17.36، أما قطاعات الفلاحة و الصحة و السياحة فلم تخض بالمستويات المرغوبة، فقطاع الفلاحة ل يسجل سوى 0.12 من القيمة الاجمالية للاستثمارات المقررة، رغم اهميتها .

في حين لم يستقطب قطاع السياحة سوى 15 مشروعا، بما نسبته 1.55% من المبالغ المالية المقررة.¹

- صياد شهيناز، مرجع سابق، ص 1.83

خلاصة الفصل :

لقد باشرت الجزائر بإصلاحات كبيرة لتحسين أوضاعها الاقتصادية من أجل ركب صرح الدول المتقدمة, حيث بدأت بتنفيذ عدة مخططات ترمي إلى استعادة التوازنات المالية واستقرار معدلات الصرف الأجنبية. بالإضافة إلى إصلاحات مؤسساتية وتنظيمية التي أفضت بمناهج تقوم على تحرير الاقتصاد وخصخصته, إلا أن رغم هذه الإصلاحات والمجهودات التي قامت بها الحكومة إلا أن اقتصاد الجزائر استمر في تسجيل مستويات ضعيفة من النمو رغم الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب, إلا أن النتائج لم ترق إلى المستوى المطلوب مقارنة بدول شمال إفريقيا أو دول العالم, حيث أنها لازالت نسبة الاستثمارات بعيدة عن طموحات الحكومة الجزائرية وتركزت في قطاعات محدودة.

خاتمة عامة

من خلال دراستنا تبين ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر من بين الانشطة التي لها دور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة حيث شهد العالم النامي زيادة ملحوظة في نصيب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والسياسية خلافا لما كان عليه من قبل من انعدام للثقة فيما يمكن ان تمثله تلك الاستثمارات حيث اعتبرت كثير من الدول ان الاستثمارات الاجنبية تمثل تهديدا حقيقيا وعامل يهدد سيادة تلك الدول واستغلال ثرواتها، الا ان الاستثمارات الاجنبية وما تتميز به من نقل للتكنولوجيا الحديثة واسهامها في تراكم راس المال جعلت معظم الدول تتسابق الى منح التدابير والتحفيزات وتحديث تشريعاتها لدعم الاستثمار الاجنبي المباشر .وبذلك شددت الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا على تدفقات الاستثمار الاجنبي داخل بلدانها فاخترت معظم هذه الدول في مسعاها نظام التثبيت سعر الصرف الذي اعتبر النظام الامثل للاقتصاد المخطط مركزيا نظرا لتوافقه مع سياسات الرقابة على الصرف وتدعيم الاسعار التي تعتبر من اسس الاقتصاد الموجه .

وفي هذا الإطار سعت الجزائر كباقي الدول الى محاولة توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإقامة مشاريع تنموية، خصوصا بعدما قامت بالعديد من الإصلاحات، والتي شملت معظم التدابير المعيارية والمتضمنة تحسين دور القطاع المالي.

كما الطبيعي أيضا أن تتضمن هذه الإصلاحات منظومة قانونية محفزة لتك الاستثمارات، وهذا ما جعل الكثير من المستثمرين يظهرون نيتهم في الاستثمار في الجزائر إذ تحسنت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر منذ منتصف التسعينات، و يعود ذلك إلى السياسات الإصلاحية المعتمدة و المدعومة من صندوق النقد الدولي .

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات:

- ❖ **الفرضية الأولى :** والتي تنص على أن سعر الصرف يمثل قيمة العملة بالعملات الأجنبية؛ أي أن عدد الوحدات من عملة معينة اللازمة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. فقد تبين ان سعر الصرف يعبر عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. و بنالي فان الفرضية صحيحة.
- ❖ **الفرضية الثانية :** والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، ويتحدد من خلال مجموعة من المؤشرات ترتبط بالمكان المراد الاستثمار فيه، فقد تبين

أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل. وبالتالي هذه الفرضية صحيحة.

❖ **الفرضية الثالثة :** والتي تنص على أن سعر الصرف هو أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الذي يتم على أساسه تفسير قديم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فقد تبين من الدراسة التطبيقية أن التغير في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار لم يساهم في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة، وبالتالي هذه الفرضية خاطئة.

ثانياً: نتائج البحث:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث، ومن خلال دراستنا لمختلف فصوله، توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن التعامل بين البلدان المختلفة ذات العملات المختلفة يدخل عنصراً اقتصادياً جديداً هو سعر الصرف الأجنبي الذي يتمثل في سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبراً عنه بوحدات من العملة الوطنية، حيث يعتبر سعر الصرف بمثابة القناة التي تسري عبرها المبادلات التجارية بين الدول من خلال تحديد عملة كل بلد بعملة بلد آخر مما أدى بالكثير من الدول إلى جعل استقرار سعر الصرف من أولويات السياسة الاقتصادية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي شكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال الدولية الطويلة الأجل، حيث أضحى البديل الأساسي للمديونية الخارجية، وينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في مشروع معين في البلد المضيف، بشكل يعكس سيطرة المستثمر الأجنبي بدرجة معينة على إدارة تلك الاستثمارات، كما يترتب على هذا النوع من الاستثمارات نقل الموارد المالية والاقتصادية والخبرات الفنية والتكنولوجيا المتطورة إلى البلد المضيف، الأمر الذي جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.
- أقدمت الجزائر على إدخال تغييرات عميقة على الاقتصاد الوطني، وذلك بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث أنشأت مناخ استثماري مناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال صدور عدة تشريعات وقوانين تسمح للمستثمرين الأجانب بحرية الاستثمار، إضافة إلى إنشاء وكالات وهيئات إدارية تهدف إلى ترقية ومتابعة نشاط المستثمرين، كما قامت الجزائر بالانضمام إلى تكتلات إقليمية ودولية عديدة وذلك من أجل تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب.

- قامت السلطات الجزائرية بصياغة برنامج للإصلاح الهيكلي على عدة قطاعات والمدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، وتم الاتفاق مع هذا الأخير على تطبيق جملة من تدابير السياسة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية، الأمر الذي عاد بالإيجاب على تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر.

ثالثا: التوصيات و الاقتراحات :

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث , يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات, والتي تتمثل فيما يلي :

حتى يمكن لنظام سعر الصرف أن يؤثر بشكل فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية ودعم النمو الاقتصادي ينبغي على السلطات النقدية مراعاة الجوانب التالية:

1. التوجه نحو مرونة لسعر الصرف وتحقيق استقلال أكبر للسياسة النقدية التي من شأنها مواجهة الصدمات وتسهيل اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.
2. العمل على توحيد سعر الصرف بين سوق الصرف الرسمي والموازي.
3. عدم الاعتماد على مداخل المحرقات بشكل و كبير العمل أكثر على تشجيع الصادرات خارج المحروقات.
4. يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف و جعله كأداة ضبط التجارة الخارجية من اجل جذب أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I- الكتب:

1. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2005.
2. بسام الحجار، نظام النقد العالمي و اسعار الصرف، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
3. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
4. عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
5. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع-عمان-الأردن، 2014.
6. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر، 2003.
7. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر، 2003.
8. عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
9. عبد الكريم كاكي، الاستثمار الاجنبي المباشر و التنافسية الدولية، مكتبة الحسن العصرية، بيروت- لبنان، 2013.
10. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف (تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات)، دار الجامعة-الإسكندرية-مصر، 2016.
11. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2001.
12. فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (الواقع والتحديات)، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
13. فليح حسن خليفة، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2001.

قائمة المراجع

14. مبروك نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية- مصر، 2006.
 15. محمود حميدات، مدخل لتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية - بن عكنون - الجزائر، 2000.
 16. وسام ملاك، الظواهر النقدية على مستوى الدولي، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001.
- II- رسائل الماجستير :**
1. إيمان مودع، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم المالية والمصرفية، تخصص مالية ومصرفية، جامعة البرموك، الاردن، 2010.
 2. باقاسم ليندة، اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية . حالة الجزائر (2010/1998)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر (3)، 2013.
 3. بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011-2012.
 4. بوادي سليمة، محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدولار/أورو، دراسة قياسية . (2010.2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر -3-، 2013.
 5. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2010-2011.
 6. حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة جزائر (2008/1998)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري- قسنطينة-2011.
 7. سي محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي-فعالية سعر الصرف الحقيقي-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974.2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص-اقتصاد قياس بنكي و مالي، جامعة ابي بكر بالقائد، تلمسان، 2015.

8. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف. دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.
9. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد - تخصص - مالية دولية، جامعة وهران، 2013.
10. عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية. دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011.
11. عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة قسنطينة، 2008.
12. فاطمة رحال، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر - 2000.2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص - اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012.
13. قطوش بشرى، اتجاهات العامة لسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال فترة (1990، 2007)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر.
14. كرامة مروة، انعكاسات الأزمة المالية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة 2000/2010 - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.
15. مولاي بعلام، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990.2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالي كمي، جامعة الجزائر، 2005.
16. ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
17. نزاري رفيق، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة (الجزائر - تونس - المغرب)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

III- الأطروحات:

1. بظاهر علي, اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية, اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, فرع-تحليل اقتصادي, جامعة الجزائر, 2006.
2. بن بريكة الزهراء , دراسة اقتصادية و قياسية لأهم محددات سعر الصرف , أطروحة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية , جامعة محمد خيضر بسكرة, 2007/2006.
3. جوامع لبيبة, اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة /الجزائر,مصر والسعودية), اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية, جامعة محمد خيضر-بسكرة-, 2015.
4. حمريط محسن , إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في ظل تطورات أنظمة الصرف الدولية , أطروحة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية , جامعة محمد خيضر -بسكرة, 2009/2008.
5. دوحة سلمى , أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية, تخصص تجارة دولية, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2015/2014.
6. سليم القط, أثر التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر, دراسة قياسية حالة الجزائر, أطروحة غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية, تخصص نقود وتمويل, جامعة بسكرة, سنة الجامعية 2008-2009.
7. هشام دغوم , دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار المباشر-دراسة حالة الجزائر-, اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية و محاسبة, جامعة الجزائر-03-, 2015.

IV- رسائل و مجلات:

1. ا.د بظاهر علي -سياسات التحرير واصلاح الاقتصاد الجزائري -جامعة الشلف -مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, العدد الاول, 2008.
2. عبيدات مراد, "تحرير رؤوس الأموال في الجزائر", رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2005.
3. منور أو سرير, عليان نذير, حوافز الاستثمار الخاص المباشر, مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا, العدد 2, الجزائر. 2005.

قائمة المراجع

V- الملتقيات:

1. د. عبد المجيد اونيس, الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع و آفاق, الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول العرب-جامعة الشلف - يوم 17 و 18 افريل 2006.

VI- المواقع الالكترونية:

1. www.andi.dz
2. www.unctad.org